

المدينة الإسلامية وخصائصها

دكتور هاشم خير نايف

المدينة كغيرها من الظواهر التي تدرسها الجغرافية ليست (حقيقة) جغرافية، بمعنى أنها ليست حكرا خاصا على الجغرافية، بل هي موضوع دراسة علوم أخرى كثيرة: كالتاريخ، والاجتماع، والإدارة، والسياسة، والهندسة، والعمارة. ولا مفر بالتالي من أن تستخدم وتتداول هذه الدراسات أحيانا، وربما كثيرا، نفس المعلومات أو الحقائق لأغراضها،^(١) (ويقصد بها المعلومات الجغرافية). لهذا فإننا سوف نتطرق من هذه الحقيقة إلى دراسة موضوع خصائص المدينة الإسلامية، وسوف نستند في موضوع تعريفها وتطورها التاريخي على جغرافيين وباحثين اجتماعيين ومؤرخين وغيرهم .

أولا : تعريف المدينة وشكل تطورها وتركيبها :

١ - تعريف المدينة :

في كثير من الحالات يتخذ عدد السكان مقياسا لتعريف المدن والمراكز الحضرية وتميزها عن القرى (٢)، وهناك أقطار أخرى أهملت مقياس عدد السكان لاعتبار المكان مدينة، واعتبرت أى مستوطنة على أنها مركز حضري أو متمدن، إذا كانت تلك المستوطنة مجهزة ببعض الخدمات العامة وخاصة الخدمات البلدية. وبعض الدول أخذت بالتعريف الإداري صفة أو أساسا لتصنيف المناطق السكنية كمدن. ودول أخرى تأخذ بالتعريف التاريخي أو التعريف اللاندسكيبي، أي تتعرف على المدينة بظهرها وكتلتها وطبيعة شوارعها ومؤسساتها ومصانعها.^(٣)

وهناك أيضا تعريف وظيفي وآخر اجتماعي، وهكذا ولكثرة هذه التعاريف وغيرها لا يوجد حتى الآن تعريف موحد يستند عليه ، ومقبول من جميع الدول والأقطار. وإن أفضل تعريف للمدينة حسب رأيي هو التعريف الوظيفي، لأن أساس التفرقة هنا بين المدينة أو القرية مثلا هو نمط الحياة فيها، والوظائف التي تقدمها كلا المنطقتين المتحضرتين لمواطنيها .

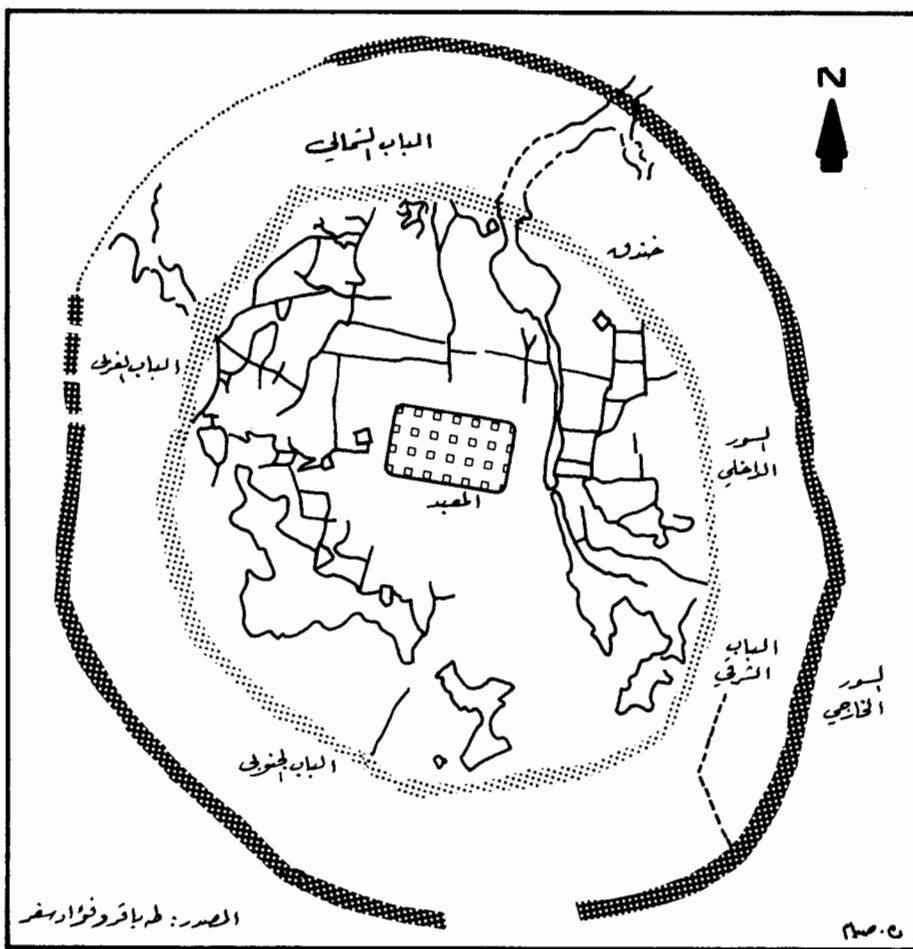
٢ - التطور التاريخي لنشأة المدن :

أ - المدن القديمة والمدن التقليدية المعاصرة:

يقول الدكتور عبدالرازق عباس حسين^(٤): «لا يمكن أن يعد التحضر ظاهرة حديثة، فقد اهتدى الإنسان إلى العيش والسكن في المدن منذ آلاف السنين. وتجدر الإشارة هنا إلى أن أقدم القرى القديمة أو المدن قد ظهر بعد التبلور الحضاري، أي إن ظهور المدن كان أحد الظواهر الحضارية. وبما لا شك فيه أن المدن بعد ظهورها قد ساهمت في التطور الحضاري عندما أخذ الإنسان يمارس الزراعة واستعمال الأدوات المعدنية واستحداث العجلات، واهتدى إلى الكتابة، وذلك في العصر الحجري الجديد». وهناك مناطق ثلاث في الشرق ظهرت فيها الأدلة على وجود أقدم المدن التي عرفها العالم، وهي العراق ومصر والسند. وكان التركيب الداخلي لأغلب هذه المدن يتألف من قواعد عامة مشتركة، منها أن المباني العامة، كالمعابد والقصور تتوسط قلب المدينة، ومنها تتفرع الطرق العامة الأخرى (الشكل ١)، وتقع دور الطبقة الغنية غالبا على امتداد هذه الطرق الرئيسية، وتتصف باتساع مساحاتها وتعدد مرافقها. أما أحياء الطبقة الفقيرة فإنها تقع خلف أحياء الطبقة الغنية، وتتصف بصغر المساحة، وتقع في أزقة ضيقة وملتوية، وغالبا ما تكون غير نافذة. وتتركز المناطق التجارية في العادة على واجهات الأنهار القريبة والقناطر والجسور، أو بالقرب من الأبواب الخارجية لأسوار المدن، وكانت مثل هذه المدن محاطة بالأسوار والخنادق، لحمايتها من هجمات القبائل وأطباع الحكام المجاورة^(٥).

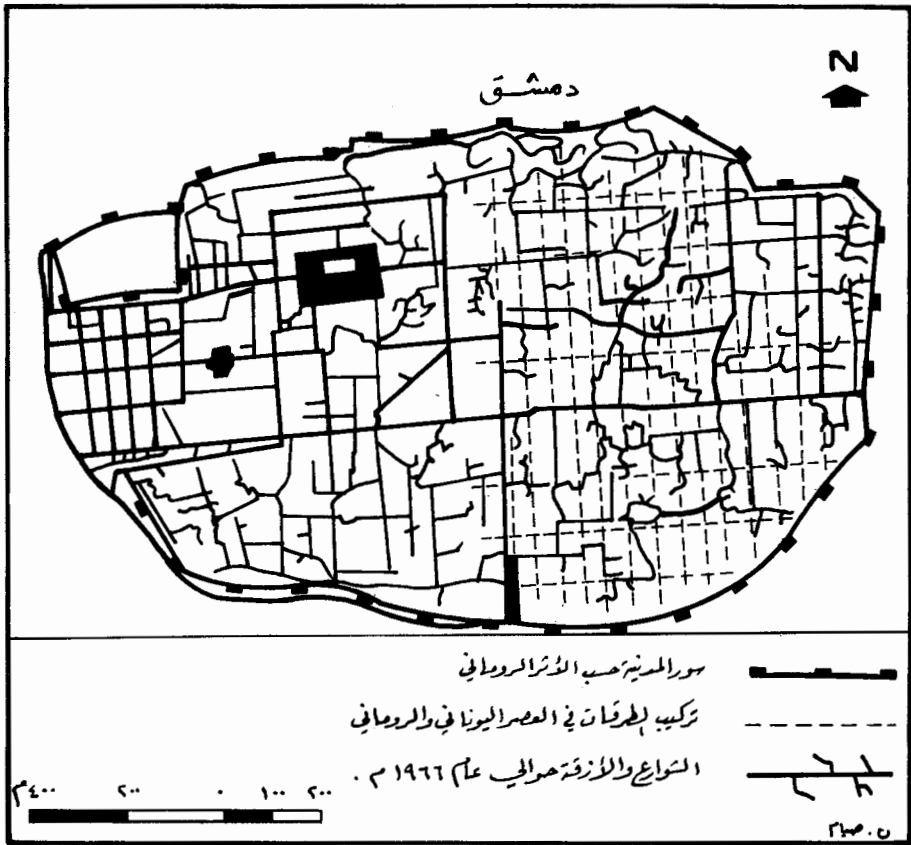
أما في العصور الكلاسيكية أي في العصر اليوناني والروماني فقد توسعت المدينة بالمعنى التاريخي بالانتشار، وذلك بسبب الاحتكاك والاستعارة الحضارية من الوطن الأول. أما المدينة النواة القديمة فقد أخذت بدورها في الحقبة الجديدة تتوسع وتزداد وظائفها مقارنة بمدن العصور القديمة (الشكل ٢).

وفي فترة العصور الوسطى تبلورت شخصيات ومفارقات إقليمية مهمة، ففي هذه الفترة كانت العوامل والحضارات التي تؤثر في مدينة الشرق الأوسط لا تختلف عن تلك التي تؤثر في الغرب الأوروبي، بل لقد انتشرت حضارة اليونان والرومان على السواء من إنكلترا حتى إيران. ولكن في القرون الوسطى بدأ الغرب يأخذ خطا تطوريا مدنيا غير الشرق، إذ لم يعد بينها



مخطط مدينة الحضر القديمة

شكل (١)



شكل (٢)

عامل مشترك، وبدأت بذلك أول جذور الطوايع الإقليمية الحالية الشديدة التباين.^(٦) وانتشر تعدد المدن في هذه الفترة تعددا كبيرا، وكان قانون نمو المدينة ليس بتضخمها، ولكن بانسطار مدينة عنها حتى تظل الأحجام دائيا محدودة، تتناسب مع إمكانيات العصر الحضارية، أو كان أساس المدن الغالب هو التجارة. أما تركيبها الداخلي فيتألف من الكنيسة والمباني العامة التي تتوسط مركزها، وتتفرع من هذا المركز الشوارع الرئيسية التي تقع عليها دور الطبقة الغنية تليها دور بقية المواطنين، أما بالنسبة لظهور المدن الكبيرة والمتصفة بتعدد الوظائف كالوظيفة الحربية والتجارية والسياسية والصناعية والصحية والدينية وغيرها فلم تظهر وتتكامل إلا بعد الثورة الصناعية في منتصف القرن الثامن عشر وبعده، فزاد سكان العالم، وارتفعت الهجرة إلى المدن، مما أدى إلى زيادة عدد نفوسها، وبالتالي زيادة حجمها، وأدى ذلك أيضا إلى زيادة الوظائف التي تقدمها المدن لسكانها وللأقاليم المحيطة بها .

ب - المدن الإسلامية :

كما ذكرنا آنفا كانت القرون الوسطى تمتاز بتنافر اتجاه المدينة بين الشرق والغرب، فحين كانت العصور المظلمة في تاريخ المدينة في أوروبا كان العصر الذهبي في الشرق العربي، وهذا على النقيض من الاتجاه في الفترة الكلاسيكية حين كان الانتعاش أو الانكماش - كما يقول الدكتور جمال حمدان -^(٧) نعمة مشتركة بين القطاعين .

لهذا فإننا نعد القرون الوسطى، القرن الثامن والتاسع والعاشر الميلادي خاصة، مرحلة مهمة في تاريخ إنشاء المدن التي أسسها العرب في العالم الإسلامي، فبنوا الحصون والأسياخ والقصبات والقلاع والقرى في أثناء الفتوحات الإسلامية في زمن الخلفاء الراشدين وزمن الدولة الأموية والعباسية، التي تطور بعضها حتى أصبح مدنا كبيرة كالبصرة والكوفة والقاهرة (الفسطاط سابقا) وقرطبة والنجف وكربلاء وغيرها . ويرجع الدكتور جمال حمدان^(٨) تطور نمو المدينة العربية إلى خمسة عوامل، هي: العامل الديني، والحربي، والسياسي، والتجاري، والاجتماعي. فالعامل الديني واضح في أن تعاليم الإسلام تحث على حياة التجمع، لأن فروضه تؤدي أحسن أداء في ظل حياة تجمعية مدنية، فمن المدن الدينية التي خلقها الإسلام: المهديّة، فاس، مراكش، الرباط، جدة، النجف، كربلاء . أما العامل الحربي فقد كان من ضرورات الغزو في البداية، فكان لا بد من إنشاء مراكز عسكرية للسيطرة كالكوفة والفسطاط والقيروان.

وبلاحظ أنها جميعا مواقع على سيف الصحراء. أما الناحية السياسية فقد كان من التقاليد العربية أن كل حاكم أو أسرة حاكمة، لارتباطها بأصول قبلية متعادية، كانت تحاول القضاء على المدينة العاصمة السابقة إما بتدميرها أو بهجرها. وكان هذا العامل السياسي من أسباب تعدد المدن الجديدة، كالانتقال من القطائع إلى العسكر إلى القاهرة. ولكن هذا يضيف عنصرا من عدم الاستقرار على كيان هذه المدن. كما أنشأ العامل السياسي مدن البلاط قبل مدن البلاط الأوربية بعشرة قرون في الأقل، مثل سامراء ومكناس التي سميت فيما بعد «بفرساي مراكش».

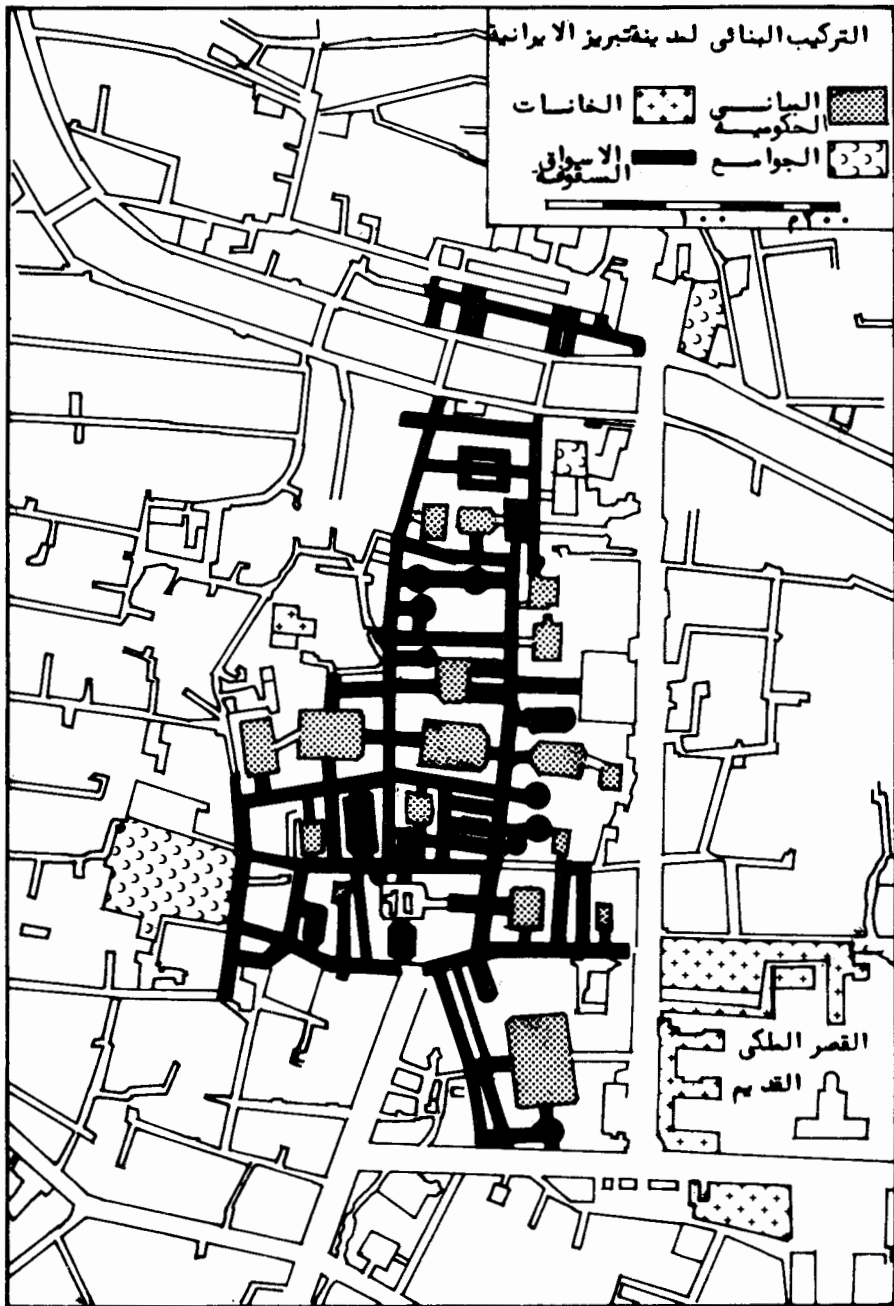
أما العامل التجاري فقد ساعد كثيرا على ازدهار حياة المدن، لأنه مع اتساع نطاق المعمور بدأت الشخصية الكامنة للعالم العربي تتبلور باعتبارها منطقة عبور بين المقر الآسيوي والمقر الأوربي، وأصبح الشرق الأوسط هو الشرق الوسيط وكان النشاط التجاري كله مركزا بالضرورة في المدن. وهناك أخيرا العامل الاجتماعي، وهو أن الفاتحين العرب حيثما انتقلوا لم يكونوا سكان ريف، ففي البدء اعتصموا بأطراف الصحراء كامتداد لتأريخهم البيئي السابق، فلما استقرت الحلة ونمت إلى مدينة ظل الاسم الصحراوي يذكر بأصلها، والفسطاط والقيروان كلمتان بمعنى واحد هو الخيمة. وفيما عدا حلات هوامش الصحراء فإن البطون والقبائل النازحة كانت تأنف سكنى الريف (وذل) الاستقرار الزراعي، فكانوا بالضرورة سكان مدن.

أما فيما يخص تركيب وبنية المدينة الإسلامية فإن معظم المدن كانت تشترك بصفات عامة، تعد انعكاسا للحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي مرت بها، حيث إن للنظام الاجتماعي القبلي تأثيرا كبيرا في تشكيل بنية المدينة الإسلامية وتركيبها. فالبدوي لا يعرف الولاء إلا لعشيرته، وقد ظهر انعكاس هذه الروح في الأحياء السكنية للمدن، حيث إن كل قبيلة تحتل حيا خاصا بها في المدينة، وبهذه الطريقة يكون كل حي أو محلة وحدة حضرية مستقلة أو شبه مدينة، لها مبانيها العامة والخاصة وسوقها وأحيانا سورها. وكانت العلاقات بين أحياء المدينة الواحدة شبه معزولة، ولا يربطها بالحياة اليومية سوى الجامع الكبير وسوق المدينة المركزي.

وغالبا ما خطط المسلمون الأوائل عند بناء مدنها بأن يقع الجامع الكبير في مراكزها، تحيط

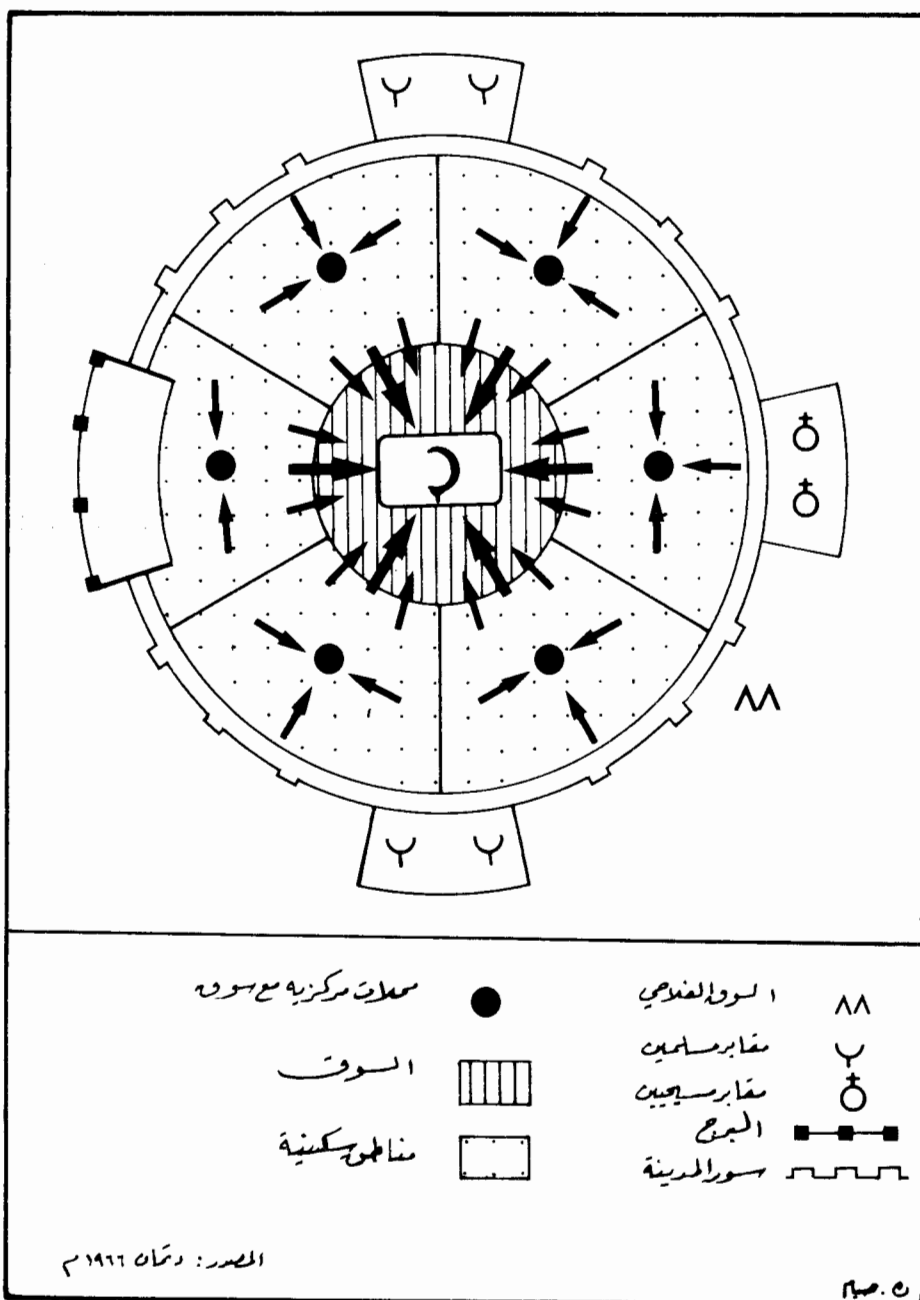
به الأسواق والأماكن التجارية. أما بالنسبة لنظام الشوارع في المدن العربية الموروثة فإنه يشابه تخطيط شوارع أغلب المدن الإسلامية، فقد تطرق إليه الدكتور خالص الأشعب^(١) بالقول بأن للمدينة العربية وضعها الوظيفي والاجتماعي والاقتصادي والطبيعي الخاص، مما ينعكس على أنماط شوارعها التي غالبا ما كانت غير مستقرة، لأسباب تتعلق باختفاء السيطرة البلدية والإدارية، والتي لم توجد في أكثر من مدينة، ثم لتجاوز المتنفذين من السكان على الشوارع، وربما كذلك بسبب دفاعي أو لعلاج الظروف المناخية، فصيفا لا يسمح لأشعة الشمس أن تنزل عمودية، أو لكي تكسر حدة الرياح الصحراوية، وإن أهم العوامل المؤثرة على اتجاه وسعة، وبالتالي أهمية الشارع، هو مداخل المدينة وموقع الجامع الكبير والأسواق الرئيسية، حيث تصب غالبية الشوارع الرئيسية في المنشآت المركزية، ومن الشوارع الرئيسية تتفرع شوارع ثانوية إلى منشآت أقل أهمية، ومن ثم شوارع أو أزقة الدرجة الثالثة التي تخدم أبناء المحلة. وهنا فلا بد من التطرق إلى نوع رابع من الشوارع والفضاءات في المدينة العربية وتلك التي تأثرت بحضارة العرب، ألا وهو الزقاق الأعمى، أي المغلق من أحد طرفيه (الشكل ٣). إن هذا التدرج في مراتب الشوارع له علاقة بسلوكية سكان المدينة، فلو تابعنا إنسانا يخرج من مسكنه الذي يقع على زقاق أعمى، وأثناء مروره بزقاق من الدرجة الثالثة فالثانية فالرئيسية أو الأولى، حيث مركز المدينة، سنجد أن نمط سلوكه في تبدل مستمر مع المسافة التي قطعها بعيدا عن بيته. فيأخذ هذا الإنسان حريته الكبرى في التصرف عندما يصل إلى المنطقة المركزية، بسبب اختلاطه بأناس لا يعرفهم.

ومما تتصف به المدينة الإسلامية أيضا أنها غالبا ما تكون مدورة ومحاطة بسور كبير ذي أبواب أربعة رئيسية، ومحاط بخنادق عميقة تملأ بالمياه عند قيام عدوان عليها. وإن أحسن ما يعبر عنه في تحليل شكل المدينة الإسلامية التقليدية العام هو أن الجامع الكبير أو الرئيسي يتوسط مركزها، وأن السوق الرئيسية يحيط به، تليها الأحياء السكنية وأسواقها المحلية، ثم يحيط بالجميع بعد ذلك السور الخارجي للمدينة، وخارج نطاق السور الخارجي توجد أسواق بيع الحيوانات (الوقفة)، وكذلك مقابر أموات المدينة (شكل ٤).



شكل ٣ - التركيب البنائي لمدينة تبريز وأسواقها

المصدر : شفاييزر ، ١٩٧٢ م



ثانيا: خصائص المدينة الإسلامية في العهد العثماني :

١ - الكيان غير المستقل وانعدام الإرادة الذاتية :

تتصف المدينة الإسلامية في العهد العثماني بعدم الاستقلالية، وذلك من وجهة نظر قانونية واجتماعية. فمن وجهة النظر القانونية لا وجود لقانون إداري ينظم شؤون تلك المدن، حيث تعتمد البلديات والإدارات العامة إلا فيما ندر. فنجد أن مدينة إسطنبول، وهي مركز الحكم العثماني آنذاك، لم تستحدث فيها إدارة بلدية مشابهة لما هو موجود في أوروبا إلا في سنة ١٨٥٥م. أما من وجهة النظر الاجتماعية فهو انتفاء أي نوع من التجانس والتطابق بين سكنة تلك المدن، فقد كانت المدينة منقسمة على نفسها بسبب وجود أحياء سكنية لا تضم في أحضانها سوى تلك المجموعات التي تنتسب إلى قبيلة أو عشيرة أو قومية أو معتقد معين، وكانت هذه الفئات تعيش بسبب سياسة اللامبالاة التي تتبعها الحكومة العثمانية آنذاك شبه منعزلة عن بعضها البعض، ولا يهتم سكان أحد الأحياء ما يحدث في الحي الآخر. ولهذا السبب فإن سكنة المدينة الإسلامية كانوا من ناحية إدارة الشؤون المركزية والإدارية لمدينتهم شبه مفقودة أو معدومة، وذلك لأن هذه المدن لم تحكم من أبنائها، بل من قبل حكام غالبا ما يعينون ويعزلون في سلطة الباب العالي. (حكم مثلا في مدينة دمشق في الفترة ما بين ١٨١٥ - ١٨٩٥ واحد وستون واليا) .

هذا ولما كانت المدينة الإسلامية في هذه الفترة لا تتمتع بالحرية والاستقلال، وأن حرية الاجتماعات والاحتجاجات العلنية فيها محرمة، نجد لهذا افتقادها إلى الساحات العامة، ولهذا فقد كانت أهم الأماكن لعقد مثل هذه التجمعات الجماهيرية هو الجامع الكبير وكذلك الأماكن السوقية .

وكانت أهم الجبهات التي تصدر منها آنذاك الاحتجاجات ورفض أوامر الحكام القساة هي المؤسسات الدينية ومؤسسات الطوائف النقابية (العرفاء) في السوق، أو من قبل رؤساء الطوائف في الأحياء السكنية.^(١٠) .

٢ - عدم التجانس الاجتماعي لسكنة المدينة الإسلامية:

كما مر ذكره نجد أن المدينة الإسلامية تقسم إلى أحياء عديدة، تضم بين ظهرانيها فئات

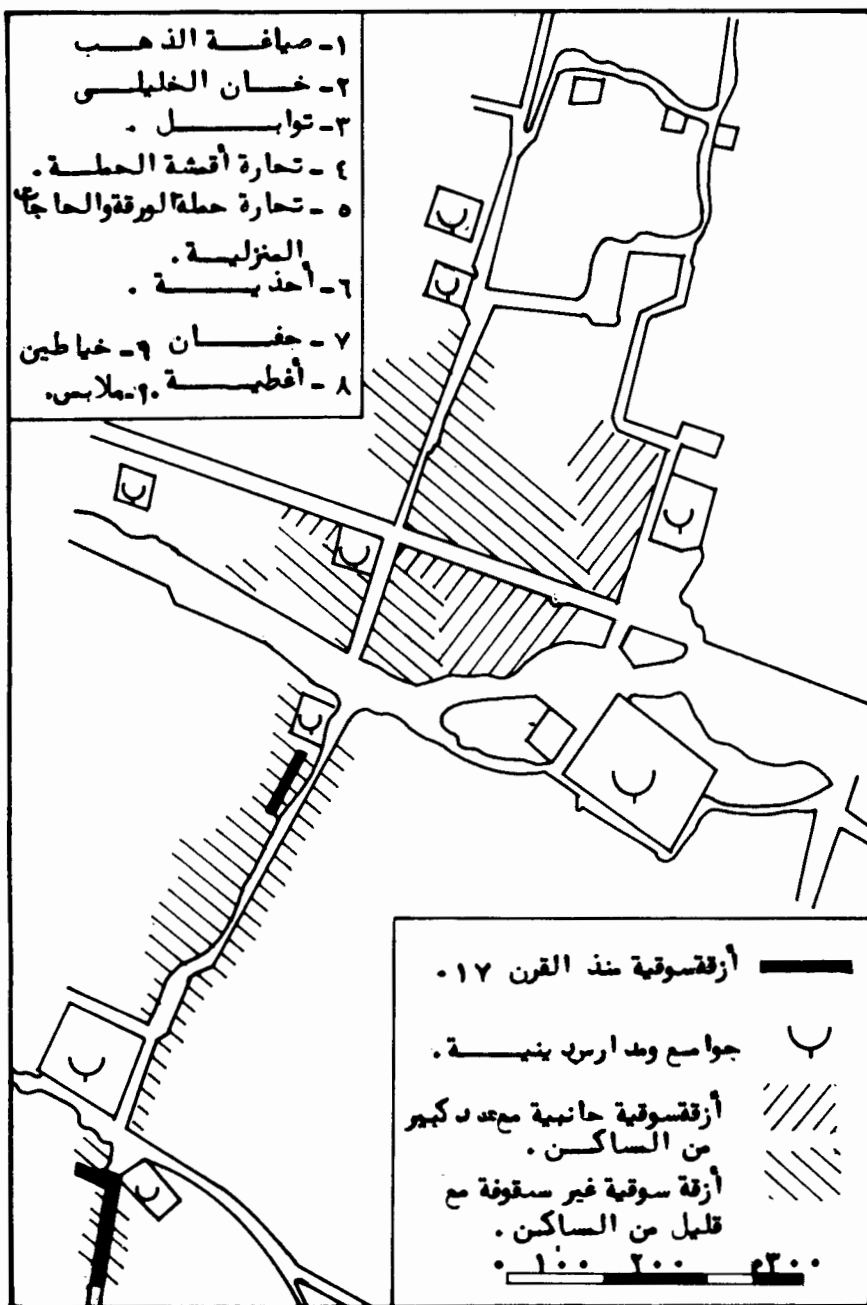
أو قوميات أو مذاهب غالباً ما تكون متشابهة في العقيدة والاتجاه، فهناك مثلاً أحياء تضم قبائل أو قوميات معينة تطلق عليها بأسمائها، كالحبي العربي واليهودي والمسيحي والتركي والبربري واليوناني والإيراني والأرمني، وحتى في حوالي سنة ١٩٠٠م كانت توجد في تونس وفاس أحياء تضم مسلمين عائدين من بلاد الأندلس فقط، وكانت أغلب هذه الأحياء منفصلاً أحدها عن الآخر أحياناً بأسوار ذات أبواب وساحبات خاصة. ويعتقد أن ذلك جاء نتيجة للنظام الذي اتبعه المسلمون الأوائل في أثناء فتوحاتهم، حيث كانوا يضعون الأسرى والسبائا في أحياء ينفصل بعضها عن بعض، وذلك خوفاً من وقوع الفتن والحوادث بين هذه الطوائف والملل المختلفة. فنجد مثلاً بعد إنشاء مدينة القاهرة سنة ٩٧٠م أن قسمت أحيائها السكنية إلى حي عربي، وآخر يوناني، وأرمني، وبربري، وتركي، وكردى. وقد تطور عدد هذه الأحياء في القرن الثامن عشر حتى أصبح (٥٣) حياً^(١١). وكانت أغلب الأحياء والمحلات خاصة الكبيرة منها تحتوي على جامع أو كنيسة وسوق صغير ومدرسة وحمام وأحياناً مقبرة خاصة بها .

وكانت النزاعات والاتفاقات الشخصية وكذلك إبرام عقود الزواج والطلاق يتم حلها وتنظيمها من قبل رؤساء أو ممثلي هذه الأحياء، وليس من قبل جهة إدارية حكومية مركزية .

ومن الفوائد العامة التي توفرها هذه الأحياء لسكانها هي الانسجام والتقارب والتحاب والتعاون والمشاركة في السراء والضراء، وذلك بسبب تقاربهم في الاتجاهات والمصالح، وتجمعهم غالباً رابطة العقيدة أو القومية أو العنصر الواحد، هذا ويشكل الحي الواحد نوعاً من الضبط الاجتماعي لسلوك الفرد، ويتحدد في نمط حركة الإنسان وتعامله مع الآخرين من جيرانه وأبناء حيه، مقارنة مع سلوك نفس الشخص عند خروجه وذهابه إلى حي غريب أو إلى السوق الكبير، حيث يرتادها أفراد من محلات المدينة كلها^(١٢).

٣ - السوق مركز اقتصادي للمدينة الإسلامية :

لما كان موقع الجامع الكبير في مركز المدينة يمثل أهمية دينية واجتماعية عالية، لذا نجد أن موقع المحلات التجارية ذات القيمة الاجتماعية والاقتصادية العالية غالباً ما كان مجاوراً أو محاذياً له، حيث توجد هناك محلات بيع الروائح العطرية والتوابل والأحذية والأغطية والأقمشة الحريرية والصناعات الجلدية الجيدة، أما السلع الاستهلاكية والكمالية الأخرى ذات التقييم



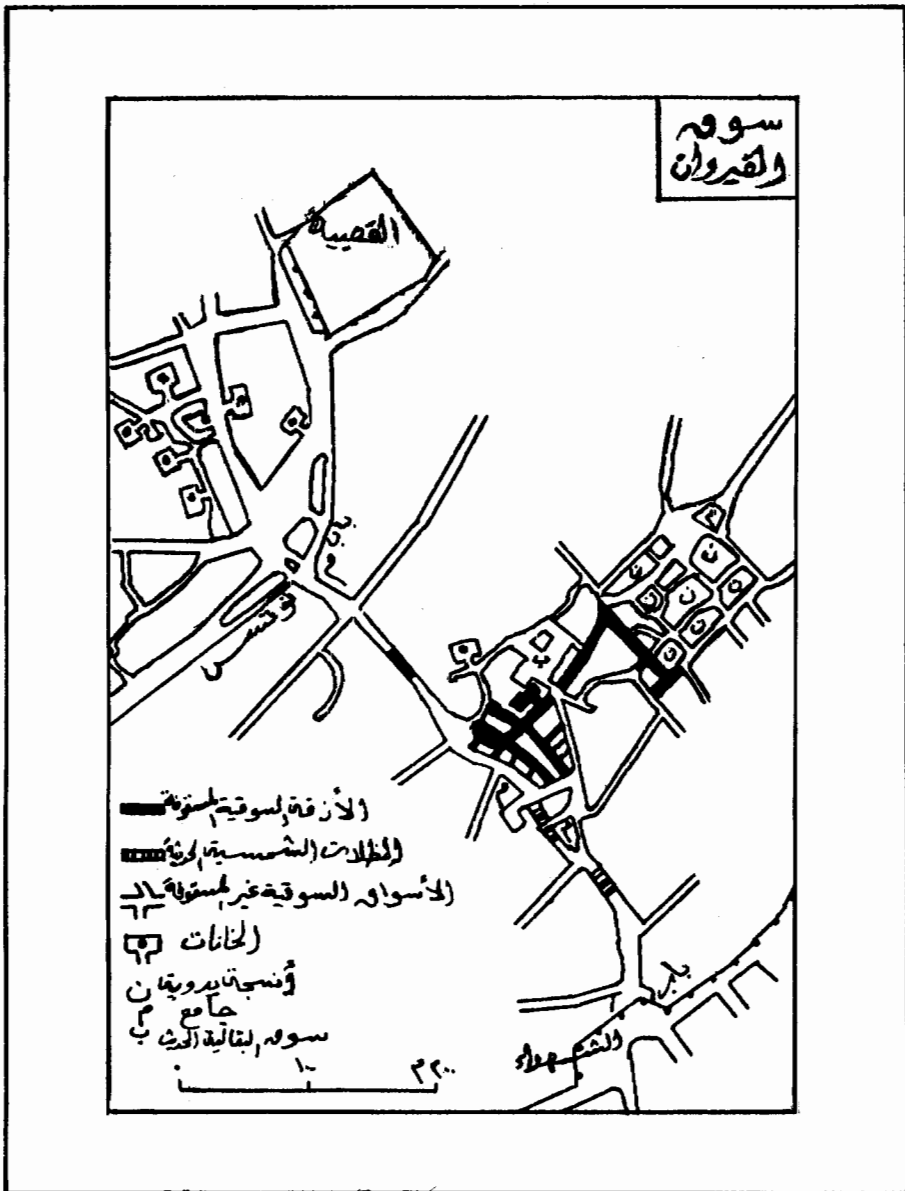
شكل (٥) نظام سوق مدينة القاهرة القديمة

(المصدر : فيرث ، ١٩٧٣ م)

الاجتماعي الواطئ^{١٣} فكانت توجد في الأزقة السوقية الخلفية لمواضع السلع الأولى، أما الوحدات الإنتاجية (أصحاب الحرف) فغالبا ما كانت تقع في مكان منزو بعيدا عن المحلات التجارية التي يكثر فيها الازدحام. أما بالنسبة لتجارة الجملة فكانت محصورة غالبا في الخانات التي تحيط بمنطقة تجارة المفرد^(١٣). (الشكل ٥ ، ٦). ومن مميزات السوق في المدينة الإسلامية في أيام الدولة العثمانية هو انتشار مهنة ما يطلق عليهم بأصحاب الحرف، حيث كان لكل صاحب حرفة رئيس (أو ما يطلق عليه أيضا اسم عريف)، ينظم أمور أصحابها، ويجمع الضرائب السنوية منهم حسب ضمان يعقده مع المحتسب (ناظر المدينة)، ولهذا نجد في أثناء هذه الفترة التاريخية كثيرا من هؤلاء الممثلين الذين تتشابه أعمالهم اليوم تقريبا بأعمال رؤساء النقابات. فكان لتجار بيع الأقمشة رئيس طائفة، ولباعة الكتب رئيس طائفة، للصاغة وغيرهم كذلك. ويعتقد المؤلفان (J.M Lapidus)^(١٤) و (C. Cahen)^(١٥) بأنه كان لمثلي أصحاب الحرف المختلفين دور كبير في المساعدة على تنظيم السوق الإسلامي، والوصول به إلى قمة ما يطلق عليه اليوم بمصطلح التخصص في بيع وإنتاج السلع في هذه الأسواق، ذلك لأن مثل هذا التنظيم المكاني في السوق كان ضروريا جدا لمساعدة رئيس الحرفة على تسهيل وتنظيم أمور منتسبيه من جهة ، وسهولة جمع الضرائب منهم من جهة أخرى، وبدون أن يبذل جهدا ووقتا كبيرين في البحث عن أعضاء نقابته المنتشرين في طول السوق الكبير وعرضه .

ومما هو جدير بالذكر أيضا أن لرؤساء الطوائف في الأحياء السكنية نفس الدور في تنظيم أمور سكنة أحيائهم ، كإيصال المعلومات والأوامر الصادرة من سلطات المدينة المركزية إليهم. وإن دل ذلك على شيء فإنما يدل على انفصال الرابطة بين الإدارة الحكومية وبين الأفراد بصفاتهم الشخصية، وأن مثل الطائفة هذا يعد حسب إجراء حكومي مسبق وكيلا مفوضا للسلطة الإدارية في محله أو منطقته التجارية. ومن فوائد هذا التنظيم للإدارة الحكومية هو قلة النفقات والمصاريف الإدارية، وبعبارة أخرى يجب تعيين موظفين وجباة رسميين كثيرين^(١٦) .

ولقد فرضت طبيعة المناخ السائد في مدن العالم الإسلامي غطا معيناً في الأسواق ذات طبيعة معمارية خاصة، فغالبا ما تكون هذه الأسواق مسقفة للوقاية من الأمطار وأشعة الشمس والرياح القوية، ولقد لوحظ عند بناء الأسواق وملحقاتها كالحانات والقيصريات والبستيات



شكل ٦- نظام سويه مدينة القيروان.
المصدر: فيرت ١٩٧٢.

معالجة أمور أساسية، كتوفير الضياء الكافي بأقل حرارة ممكنة، وضمان حركة الهواء داخل هذه الأسواق، وكذلك توفير حرية الحركة للمشاة ولوسائط النقل المستعملة فيها^(١٧).

٤ - التركيب الاجتماعي للمدينة الإسلامية في أثناء القرن التاسع عشر :

يمكن إرجاع إعادة تقويم المكانة الشخصية للفرد في المدينة الإسلامية خلال هذه الفترة إلى أربعة عوامل :

أ - الثروة : ويتصدر هذه المجموعة أصحاب الأراضي والإقطاعات الكبيرة، ويمكن تشبيههم بأغنياء المدن الغربية، حيث كانت لهم امتيازات خاصة، فبواسطة رؤوس أموالهم وثرواتهم كان يمكنهم التأثير على أصحاب السلطة والجاه، وبالتالي حصولهم على الامتيازات التي يريدونها .

ب - العمل : على قمة هذا السلم الاجتماعي يتصدر هذه المجموعة أولئك الذين يمتلكون القوافل التجارية وتجارة الجملة والصرافة وتجارة المفرد، ويلى هذه المجموعة من أرباب العمل العمال المهرة وغير المهرة .

جـ - النسب واللقب : لقد كان الانتساب في ذلك الوقت لأحد العشائر أو العوائل المعروفة ذات أثر كبير في تقويم الفرد اجتماعيا .

د - التعليم والثقافة: لقد كانت معرفة الشخص للغة العربية الفصحى ومبادئ الشريعة والقرآن الكريم ذات أثر بعيد في تقويم الشخص اجتماعيا .

واستنادا إلى المعايير المذكورة أعلاه يمكن أن يقسم التركيب الاجتماعي للمدينة الإسلامية كما يلي :

أ - الطبقة الغنية :

وتتألف غالبية هذه الفئة إما من التجار أو أصحاب الأراضي، ومن أصحاب المراتب العالية، وكذلك من رؤساء العشائر والقبائل. وكانت تعد هذه الطبقات في عصر الدولة العثمانية ذات تأثير ونفوذ سياسي ومالي بعيدين. فكان أصحاب الإقطاعات الكبيرة والتجار

المصدرون وكذلك تجار الجملة ورؤساء القوافل التجارية ممن يقفون على قمة هرم التقويم الاجتماعي، فمعظم أرباح التجار التي يجنونها من مهنة التجارة كانت غالباً ما تستثمر في شراء العقارات والأراضي أو إقراضها لقاء فوائد عالية. وفي نهاية قوة الحكم العثماني وافتتاح قناة السويس أخذت تجارة القوافل تقل وتندثر تدريجياً، واستعاض عنها باستيراد السلع الأوروبية المصنعة التي كانت بالمقارنة إلى تجارة القوافل تدر أرباحاً عالية جداً. وقد كان من نصيب الطائفة المسيحية بسبب ارتباطها بالغرب المسيحي في أثناء القرن التاسع عشر وبعده أن تصعد إلى مرتبة الطبقات الغنية، بسبب مبادرتها لاستيراد السلع والبضائع الأوروبية المصنعة وبيعها في الشرق الإسلامي. ومن تلك الفئات المسيحية التي استطاعت أن تثبت جدارتها في هذا الميدان هم المسيحيون اللبنانيون، وكذلك مسيحيو أنطاكية وحلب والإسكندرية وإزمير وإسطنبول. (١٨).

وبعد انهيار الدولة العثمانية استطاعت طبقة التجار والملاك مرة أخرى أن تثبت من مراكزها الاقتصادية والاجتماعية بطريقة أخرى هي إنشاء المؤسسات والمصانع وشركات الخدمات، وكذلك مكنته الزراعة بواسطة استصلاح أراض جديدة، وأصبحت هذه الطبقة في النهاية تقلد الطبقة الرأسمالية الغربية في أسلوب عملها وتفكيرها.

إلى جانب طبقة الملّاك والتجار هذه كانت هناك طبقة أرستقراطية أخرى ممثلة بموظفي الإدارة الكبار وقادة الجيش، والحكام، ورجال القصر، وكذلك ممثلي الطوائف الدينية المعترف بهم من قبل الدولة. وبعد أن أخذت إدارة الحكم المركزية ينتابها الضعف في أواسط القرن الماضي أخذت وظائف هذه الفئات الاجتماعية تمثل مصدر إيراد وكسب كبير لهم، فالرشوة واستغلال النفوذ وغيوب نظام الالتزام الخاصة بجميع الضرائب كانت عوامل مساعدة جداً على زيادة ثراء هذه الطبقات، التي أخذت تنشط في شراء وبناء العقارات، وحتى بعد انهيار الدولة العثمانية نجد أن أولئك الذين أثروا لسبب من الأسباب لم يفقدوا امتيازاتهم بسرعة، لتجارهم السابقة في الإدارة والجيش، وكذلك لإمكاناتهم المادية الكبيرة، فإنهم قلدوا وأعطوا مسؤوليات حساسة حتى بعد تأسيس الحكومات الوطنية، فنجد مثلاً لذلك أنه في ربيع عام ١٩٦٥م كان (١٢) وزيراً في الحكومة اللبنانية التي شكلت في ذلك الحين من أصحاب الملايين، كما كانت هناك فئة ثالثة تحسب أيضاً على الطبقة الأرستقراطية، وهم شيوخ القبائل الساكنون

في المدن، إلا أن دخول هذه الفئة إلى طبقة المجتمع الراقي لم تتم إلا بعد الحرب العالمية الأولى، وذلك بعد أن ترك الكثير من هؤلاء أراضيهم لوكلائهم في الريف، وانتقلوا إلى المدن للتمتع بالحياة المتحضرة والمريحة. هذا ولما لم يكن هؤلاء الشيوخ يتمتعون بقسط وافر من الثقافة فقد صعب عليهم الاختلاط بالطبقات المتمدنة المثقفة والغنية، وبقوا لهذا السبب حتى يومنا هذا يشعرون بعزلة لعدم الاختلاط بالطبقات المذكورة .

ب - الطبقة الوسطى :

كانت الطبقة الوسطى أيام الدولة العثمانية في أغلب المدن الإسلامية تتألف في الغالب من تجار المفرد وأصحاب الحرف والمثقفين، ويعكس أصحاب مثل هذه الحرف في الدول الأوروبية سلوكهم في أثناء الثورة الصناعية أنهم لا يطعمون فقط إلى نفوذ اقتصادي بل وسياسي أيضا. وبمقارنة سلوك هؤلاء مع سلوك زملائهم من نفس الفئة في مدن الدول العثمانية نجد أنهم لم يكونوا يطمحون إلى أي نفوذ سياسي، وإنما كانوا يفضلون أن يتركوا وحدهم وعدم التدخل في شؤونهم. ومن الصفات التي كانت تتصف بها هذه الطبقة هو كنزها للأموال خاصة الذهب والفضة، وتحاول دائما أن تظهر طريقة عيشها وسكنها بمظهر البساطة حتى لا تثير شبهات رجال الإدارة والضرائب عليها .

ج - الطبقات الدنيا :

وتتألف هذه الطبقات من العمال الصناعيين غير المهرة، أو من الطبقات المدومة التي تقل دخلها إلى ما دون الحد الأدنى لمستوى المعيشة، ولهذا فإنهم يعدون من أشد مؤيدي الأفكار الثورية وحملة شعار المساواة مع الطبقات الغنية، لأنهم يعتقدون أن بؤسهم جاء نتيجة عدم المساواة بين الطبقات الغنية وبينهم. وتتألف هذه الفئة المدومة اقتصاديا واجتماعيا من عمال الأجور اليومية، والحراس، وعمال النقل، والبائعين المتجولين ، ومنظفي الشوارع ، وعمال المقاهي، وكذلك الدلالين، وقرأ العشت، والمتسولين ، والسراق، وبائعات الهوى وغيرهم. وكانت هناك طبقة مميزة فقيرة في هذه الفترة، وهي طبقة العبيد وخدام المساكن، فقد كانت ممارسة مثل هذه المهن من وجهة النظر الاجتماعية السائدة آنذاك من أخط الأعمال طرا بالرغم من أن هؤلاء الخدم من ناحية وضعهم المعاشي والمادي أحسن حالا من أولئك الذين يمارسون أعمالا غير مستقرة .

د - طبقة علماء الدين :

وتعتبر هذه الطبقة الوحيدة التي لها مكانة اجتماعية وروحية خاصة لدى طبقات المجتمع عامة، وقد تميزت حياة علماء الدين بالبساطة وعدم الثراء، أما مدخولاتهم فكانت غالبا ما تأتي من أملاك الأوقاف العامة، والقسم الآخر من الدولة .

٥ - استغلال مجتمع المدينة الإسلامية - العثمانية لأقاليمها الزراعية :

تعد المدينة المركز الرئيسي لتصرف حاصلات الأراضي الزراعية المحيطة بها، ولهذا فإن قوات المدينة العسكرية غالبا ما تكون الحامي الوحيد لأطرافها وظهيرها الزراعي. هذا وما اتصفت به المدينة الإسلامية على مدى عصور طويلة من خضوع للسيطرة الأجنبية فلهذا فإن ظهرها الزراعي لم يسلم من الاستغلال .

وبمقارنة تصرفات متنفذي المدينة الإفريقية في المقاطعات الزراعية المحيطة بها، بأمثالهم من متنفذي مدن العالم الإسلامي، نجد أن متنفذي المدينة الغربية أكثر جدا وعملا في إيجاد وخلق روابط اقتصادية بين مدينتهم والريف المحيط بها. ففتحوا الشوارع الحديثة، وسهلوا بذلك عملية نقل الحاصلات الزراعية بين مدينتهم والريف، كما أنهم أنشأوا المصانع في الريف لتصنيع المنتجات الزراعية، كما ساعدوا في تأسيس الجمعيات الزراعية التعاونية لتسهيل عملية نقل المنتجات، وإيجاد أسواق مناسبة لها. أما بالنسبة لمتنفذي مدن العالم الإسلامي في العهد العثماني فإنهم للأسف الشديد لم يسعوا مطلقا لخلق روابط اقتصادية بين الريف والمدينة، بل إنهم بالعكس حاولوا استغلال الريف، وزادوه فقرا على فقر. وما المصطلح الذي أطلقه العالم الجغرافي النمساوي (Hans Bobek)^(١٩)، وهو (المردود الرأسمالي Rentenskapitalismus) إلا خير دليل على صدق أبحاثه الخاصة في هذا الموضوع، والتي تقول بقسمة عوامل الإنتاج الزراعية إلى خمس حصص ، هي: الأرض، والماء، والبذور، والعمل البشري، وغير البشري (العمل الحيواني). ونتيجة لنظام الحصص هذا فإن صاحب الأرض الذي هو بنفس الوقت مالك الأرض ومالك لثلاث عوامل إنتاج أخرى، هي: الماء، والبذور، والقوى العاملة غير البشرية، فإن المزارع في هذه الحالة لا يحصل عند قسمة الحاصلات الزراعية في نهاية السنة إلا على حصة واحدة، وهي مجهوده العضلي. وهذا إن دل

على شيء، فإنما يدل على زيادة ارتباط الفلاح بالأرض، وزيادة استغلاله وتكبيله اقتصاديا من قبل صاحب الأرض. وهذا ما يعد من العوامل التي لا تؤدي إلى تطوير الريف الزراعي المحيط بالمدينة، بل تجعله خاضعا لها ولوقت غير محدود.

ثالثا: الاتجاهات الحضرية الجديدة التي أثرت في تركيب المدينة الإسلامية المعاصرة :

بالرغم من تدفق التيارات الحضرية الوافدة إلينا والتي أخذت تنق أبواب مدننا التاريخية من عدة عقود وتؤثر في معالمها الطبيعية وفي سلوك وعادات سكانها، فلا زال هذا الغزو الحضري غير راسخ الأركان، وذلك لاستمرارية ودوام تمسك الشخص الشرقي المسلم بكثير من عادات وتقاليد الأجداد والآباء الموروثة. إلا أن هذا لم يمنع من أن يقوم كثير من هؤلاء بتقليد أعمى لبعض ما يصلهم من مستوردات حضرية. ونتيجة لهذا التخبط بين الحضارة الوافدة وبين حضارة وعادات الشرق الراسخة نجد أن هناك تيارا لا يمكن مقاومته، أخذ يؤثر على النمط والطرز المعمارية في المدينة الإسلامية، وكذلك على أسلوب حياة وسلوك أبنائها، وبالرغم من استمرارية تمسكهم بتظاهريهم بالعادات والتقاليد الموروثة، ولهذا فإننا سنحاول فيما يأتي أن نختبر مدى التأثير الذي أحدثته هذه الحضارة الوافدة، خاصة في مجال الوظائف التجارية والسكنية والنقل على مدى عالمنا الإسلامي .

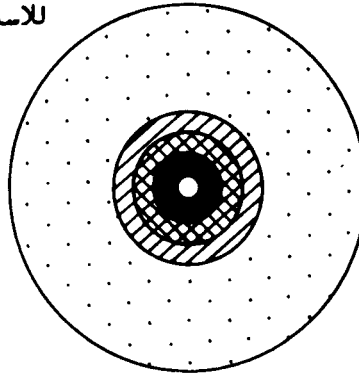
١ - تغير تركيب الوظيفة التجارية للمدينة الإسلامية الموروثة :

أ - الطرز الحديثة في بناء الأسواق :

إن أغلب الطرز المعمارية الموروثة للأسواق كانت ولا زال قسم منها تتميز ببساطة بنائها وقلة عدد طوابقها، إلا أنها أخذت بعد ذلك طابع التعقيد والتجميل، فبدلا من الطراز القديم لوحات تصريف الإنتاج (الدكاكين) المتميز بصغر حجمه وانفتاح واجهته وطريقة عرضه الواضحة للسلع، نجد الآن محلات فارغة متخصصة، وذات واجهات وأبواب زجاجية ومكيفة الهواء من الداخل صيفا وشتاء. كما أن مكان بعض الخانات الكبيرة التي كانت سابقا ذات وظيفة خزنية ومكان لتجارة الجملة تحولت إلى عمارات حديثة الطرز، ذات طوابق متعددة ووظائف جديدة، فنجد فيها مثلا كثرة المكاتب لشركات ومؤسسات التصدير والاستيراد

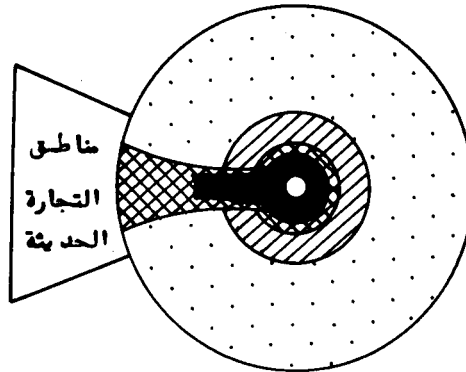
التغيرات التي حدثت في التقسيم الاحتياقي
للاسواق في مدن دول آسيا الإسلامية

- مناطق ذات قيمة عالية .
- مناطق ذات قيمة متوسطة
- مناطق وأطراف القيمة .
- المحلات السكنية في
المدن القديمة .

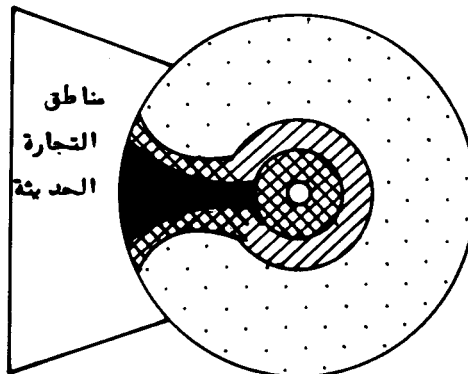


م الجامع الكبير الرئيسي

ب - الحالة في القرن
التاسع عشر ومطلع
القرن العشرين -



ج - وضع
المدن الإسلامية
اليوم .



نوراني

التغيرات التي حدثت في مراكز المدن أو الأسواق

(المصدر : دشان ، ١٩٦٩ م)

شكل (٧) .

والقوميسون، وكذلك احتواءها بالإضافة إلى ذلك على مكاتب للمحامين، كما أن أجزاء من هذه العمارات أخذت تستغل من قبل بعض الحرفيين كالحياطين والدلالين والمضاربين وغيرهم. أما تجار المفرد فنجدهم يحتلون الطوابق الأرضية لهذه العمارات التجارية وهذا ما نجده في كثير من مدن العالم الإسلامي الكبير، كدمشق وتبريز وتونس وبغداد وغيرها^(٢٠).

ب - التغير الوظيفي في استخدامات الأرض في السوق :

لقد كانت المحلات التجارية المجاورة للجامع الرئيسي قبل حدوث الغزو الحضري ذات قيمة اقتصادية واجتماعية عالية، حيث كانت هناك تعرض السلع النادرة والغالية الثمن، كالكتب والأقمشة المستوردة، وكذلك السلع الكمالية والاستهلاكية العالية القيمة. وغالبا ما كان أحد باعة المفرد يتعامل آنذاك بأكثر من سلعة واحدة، أي ندرة وجود ظاهرة التخصص. ونتيجة للتزاوج الحضري في بداية هذا القرن حدث تغيير ملحوظ جدا في أماكن عرض السلع الجيدة، وذلك لصالح مداخل الأسواق الرئيسة وفي الشوارع المفتوحة حديثا في المدينة القديمة (الشكل ٧). ومن هذا نستنتج بأن القيمة لأماكن التصريف القديمة التي كانت مجاورة للجامع الرئيسي أو في الأسواق المعروفة سابقا، انخفضت اجتماعيا واقتصاديا. والجدول الإحصائي التالي يوضح لنا الاختلاف الذي حدث في الوظائف لأربعة أسواق في تبريز (إيران)، أحصيت في فترتين زمنيتين متباعدتين .

اسم السوق	موجودات السوق حسب تحقيق ولسن سنة ١٨٩٩	موجودات السوق حسب شفايزر سنة ١٩٧٢
بازار أمير	أقمشة، وملابس، ومصوغات . فضية	أقمشة، ومصوغات ذهبية (المصوغات الفضية توجد اليوم في شارع بهلوي)
سراي أمير	شرك عائلة سيكلر المتحدة والبنك القيصري، تجار أوربيون ومحليون .	تجارة جملة الأقمشة الوطنية، ومخازن للسجاد والصوف .
تمشية كرجي	سلع روسية ذات قيمة واطئة.	سجاد فقط .
رسته بازار جديد	زجاج ، فرنوريات، مزهريات، فوانيس، جلود، سجاد، شاي، سكر	مصوغات ملابس وأدوات منزلية .

ومن هذا نفهم أن معروضات أحد الأسواق في فترة زمنية معينة ليس معناه أن السوق سوف يبقى يعرض نفس موجوداته السابقة لمدد طويلة متواصلة، وإنما يحدث تغيير في الوظائف بين آونة وأخرى، وذلك تبعاً للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية في البلاد أو المدينة، فنجد في الجدول اختفاء بعض المؤسسات والمصالح، وكذلك بعض السلع المتطورة في شارع سراي أمير ورسته بازار جديد في إحصاء شفايزر سنة ١٩٧٢، وذلك لانتقالها (استناداً لنفس المؤلف) إلى خارج السوق المركزي القديم، أي إلى الأسواق والشوارع المفتوحة حديثاً. كما أن المشتري أخذت تستهويه وتجذبه المحلات التجارية الحديثة المميزة بطراز أبنيتها الحديث وطريقة عرضها الجيد. ولأسباب حضرية تكنولوجية وفنية بحتة وجب انتقال تجارة الجملة (خاصة تلك السلع الكبيرة الحجم، والتي تستغل حيزاً كبيراً من المكان)، والتي كانت تتركز في السوق المركزي

الموروث إلى أطراف هذا السوق أو إلى حافات المدن (كعلاوي المخضرات والسكلات)، حيث تتوفر وسائل النقل الحديثة، والشوارع العريضة الجديدة، والتي سهلت كثيرا من مشاكل النقل والتفريغ القديمة. أما الوظائف الحالية التي أخذت تشغلها الأماكن المتروكة كالحانات والعلاوي فهي تحول هذه الأماكن إلى ورشات عمل للنجارين والحداين والصفارين والسراجين، وكذلك إلى مخازن صغيرة لتجار باعة المفرد أو باعة السلع الكالية، والبعض الآخر منها حول إلى عمارات متعددة الطوابق ذات وظائف تجارية مختلفة.^(٢٢)

ج - الانفصال بين وحدات التصريف والوحدات الإنتاجية في السوق :

ويقصد به هنا الانفصال المكاني بين المحلات التي تتعامل بتجارة المفرد للسلع المختلفة وبين تلك التي تنتج هذه السلع أو تقوم بأعمال حرفية معينة. فبعد أن كان السوق القديم أو الموروث يتصف بتقارب أماكن بيع السلع التجارية أو صناعتها، حدث الانفصال تدريجيا لأسباب اقتصادية توسعية أو احتياطية (كتجنب الحرائق والروائح النتنة)، فانتقل أصحاب الصناعات والحرف إلى أطراف السوق أو حافات المدن، وبقي في السوق تجار المفرد وبعض تجار الجملة (خاصة أولئك المتعاملين بالسلع ذات الحجم غير الكبيرة) كتجار بيع السجاد والأقمشة والسلع المنزلية كالأواني وأدوات الطبخ، وكذلك باعة السلع الكهربائية والاستهلاكية كالسكر والشاي والتبوغ والكرزات والمعلبات وغيرها .

وعموما يمكن القول: إن السوق الإسلامي التقليدي بالرغم من التغيرات التي طرأت عليه خلال العقود القليلة الأخيرة، فإنه لا يزال يستقبل ألاف الناس يوميا كعملاء أو كمشتريين . والشئ الوحيد الذي يتميز به مرتادو هذه الأسواق هو قلة قدراتهم الشرائية، لأنهم غالبا ما يتكونون من الطبقات الفقيرة أو المتوسطة، ولا يستطيعون أن يشبعوا رغباتهم الاستهلاكية إلا من هذه الأسواق التي تميل بدورها إلى مثل هذه الفئات من السكان، وتعرض لهم سلعا تتلاءم ورغباتهم وأذواقهم، وبأنها غالبا ما تتصف بانخفاض السعر، ولكنها تتصف بقلّة الجودة والمتانة .

٢ - المراكز التجارية الجديدة ذات الطابع الغربي :

بجانب السوق أو البازار الموروث الذي لا يزال يقوم بوظائف لا يمكن الاستغناء عنها

لسكنة المدينة من ذوي الدخول الواطنة والمتوسطة كما رأينا، ظهرت أسواق جديدة عصرية في طرز بنائها وهندستها داخل نفس المدينة القديمة أو على حافاتها، ويمكن إعادة نشوء وتطور هذه الأسواق إلى فترتين زمنيتين هما:

أ - فترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية :

تحت ظروف التكنولوجيا الحديثة المستوردة خاصة وسائط النقل كالسيارات، أصبح من الضرورة جدا أن تشق شوارع طويلة وعرضية داخل المدن الإسلامية الموروثة .

ويمكن اعتبار تاريخ ما بعد نهاية الحرب العالمية الأولى مباشرة نقطة تحول في تغير مورفولوجية المدينة الإسلامية ، حيث تم استغلال معظم هذه الشوارع الحديثة لأغراض تجارية بحتة، تتلاءم مع التطور الجديد الذي أخذ يغزو هذه المدن. فأُنشئت العمارات التجارية المتعددة الطوابق، والمحلات التجارية ذات الطرز الحديثة، بحيث أدى هذا إلى تغير شكل المدينة التقليدية تغيرا جذريا، فالطرق التكنولوجية الحديثة التي استخدمت في تطوير شارع الرشيد في بغداد مثلا، وفي مدينة تبريز (في المنطقة المحاذية لشارع خيaban بهلوي)، وكذلك في مدينة حلب (في المنطقة الشمالية والغربية لساحة باب الفرج)، وفي شبراز (في قلب القلعة القديمة)^(٢٣)، ما هي إلا دلائل على مثل هذه التغيرات المورفولوجية للمدينة الإسلامية من ناحية تغير شكل وتركيب المواقع التجارية فيها. إن طريقة العرض الحديث ، وأسلوب البيع الجديد للسلع والبضائع ، وكذلك الهندسة المعمارية المتطورة، والديكورات الجذابة لمحلات تصريف هذه السلع، لا يمكن توفرها إلا في مثل هذه الأسواق ذات الشوارع العريضة الفارحة. ولهذا فإننا نجد اليوم تركيز كثير من أصحاب المصالح الحديثة في مثل هذه الشوارع السوقية، فهناك فنادق الدرجة الثانية (وأحيانا الأولى)، ومكاتب شركات النقل والسفر والكازينات، وكذلك دور العرض السينمائية من الدرجة الأولى والثانية، ومحلات عرض وبيع الأقمشة الجاهزة، وحلاقو المودة ومصففو الشعر للنساء، ومحلات بيع الروائح والعطور ومواد التجميل ، وبائعو الأحذية الرجالية والأحذية النسائية ذات الكعوب العالية، والمصورون ، وبائعو النظارات الطبية والشمسية، والصاغة، ومحلات بيع الموبيليا الحديثة، والأدوات الكهربائية والغازية على اختلاف أنواعها، والصور الزيتية، وكذلك محلات بيع الآلات الكاتبة وعربات الأطفال ولعبهم، وكذلك محلات بيع الحلويات الجيدة والشكولاته والمعلبات ، وعيادات

الأطباء المتخصصين والصيديات ، ومكاتب المحامين، وكذلك محلات بيع التأسيسات الصحية، ومحلات بيع الزهور وغيرها. كل أصحاب هذه المحلات كما رأينا يتعاملون ببيع سلع وخدمات حديثة غالبها مستورد أو مصدرها غربي لم يعرفها سوق المدينة الإسلامية التقليدي من قبل .

ب - فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية :

تعد هذه الأسواق التي أنشئت على حافات مدننا الإسلامية الموروثة (خارج نطاق حدود أسوار المدينة القديمة)، على الرغم من محدودية وجودها في المدن الإسلامية، نسخة شبه مطابقة لأحد الأسواق الغربية، وأحسن مثال على تلك الأنواع من الأسواق هو شارع أو سوق «الحمرة» في بيروت (قبل الحرب الأهلية الأخيرة)، وفي المنطقة المجاورة للسوق المركزي القديم وشمال الحي الذي يطلق عليه اليوم بخييان لاله زار في طهران^(٢٥)، ففي مثل هذه الأسواق الحديثة الطراز جدا تتمركز العمارات العالية والفخمة، وكذلك مكاتب شركات الطيران العالمية والسفارات الأجنبية. ويتردد على مثل هذه الأسواق للتزود بسلعها وخدماتها أغلبية الطبقات ذات الدخل المرتفعة، ومن ذوي الثقافة وطبيعة الاستهلاك الغربي، وكذلك الأجانب الأوروبيون .

ومما هو جدير بالذكر والملاحظة لمن يزور هذه الأسواق الحديثة أنها على الرغم من مظهرها المصقول بقالب غربي لا زالت تحوي معالم طرز عمارية وتنظيمية شرقية موروثة، فنجد مثلاً في طرز بعض عماراتها الحديثة انتقال الفناء أو الساحة المتروكة المتعارف على وجودها في غالبية خانات وبيوتات العصر الموروث، إلى مثل هذه الدور الحديثة^(٢٦) وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على عدم تحقق الانفصال التام بين طرز وهندسة الأبنية القديمة وبين تلك التي اكتسبت تصاميمها من حضارات أخرى .

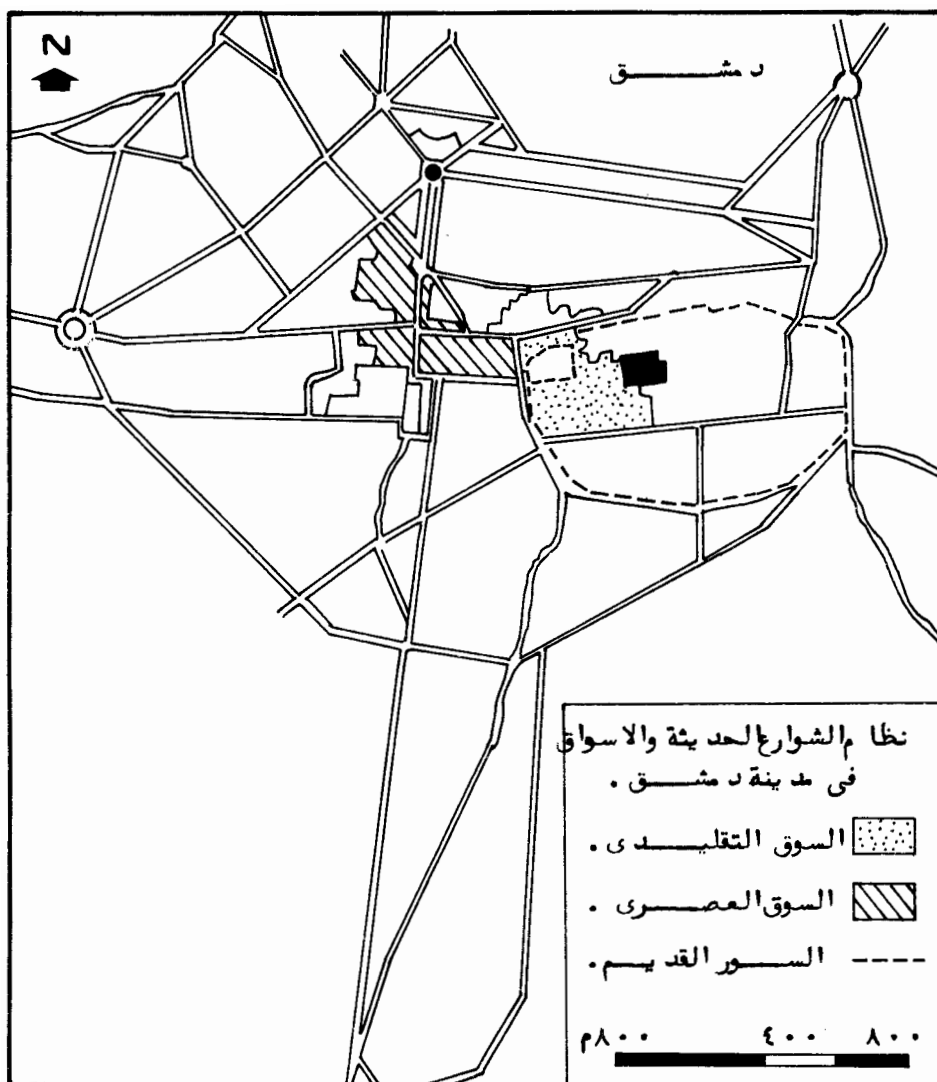
كما أن ما يمكن ملاحظته عند زيارة مثل هذه الأسواق الحديثة أيضاً هو أن الطرق التنظيمية المتبع سلوكها في عرض السلع وبيعها في السوق المركزي القديم هو التخصص وتجاور أصحاب السلع المتشابهة بعضها مع بعض، فقد أخذت لها صورة مطابقة في مثل هذه الأسواق الحديثة، وهذا ما لا يمكن ملاحظته أو مشاهدته في أسواق المدينة الغربية، خاصة ما يتعلق الأمر بتجاور أصحاب محلات لم يعتمد في طريقة تنظيمه المورفولوجي على نفس

الأسس والمبادئ، والطرق المتبعة في السوق الغربية، بل نقل شيئا من تنظيم السوق الموروثة إلى السوق الحديثة .

٣ - تغير تركيب الوظيفة السكنية للمدينة الإسلامية بعد الغزو الحضري :

لقد حدثت بعد الحرب العالمية الأولى، وخاصة في الثلاثينيات، تغيرات ملموسة وواضحة على شكل وتركيب الوظيفة السكنية في المدينة الإسلامية، والسبب الحقيقي الذي أدى إلى مثل هذا التغير هو تطور الاتصال بالعالم المتقدم، وكثرة تدفق الصناعات المتطورة الحديثة، مثل وسائل النقل والمصانع والمكائن وغيرها إليها . وكان من نتائج هذا الغزو الحضري وجوب فتح الشوارع الحديثة، وإجراء تغيرات في التركيب القديم للوظائف. فحدث تغير وتفكك في التركيب والترابط الاجتماعي، خاصة في نهاية الحكم العثماني وما بين الحربين العالميتين، فقد ترك أصحاب الثروات العالية والمستوطنون الأوروبيون محلات سكنهم القديمة إلى محلات سكن حديثة، فخرج الفرنسيون والإيطاليون مثلا من مدن المغرب العربي كما كان هو الحال في تونس والجزائر وليبيا^(٢٧)، حيث بدأوا بالهجرة إلى حواف وأطراف المدينة القديمة، أي خارج حدود أسوارها التي هدمت أو أهملت نتيجة لفقدان الحماية التي كانت تقدمها سابقا لسكانها (تقدم أسلحة الحرب)، وبذلك فقد أضحت المدينة القديمة نتيجة لهذا التغير مأوى للطبقات الفقيرة، وكذلك مكانا لتقديم الخدمات وورشة كبيرة لأصحاب الحرف والصناعات الصغيرة. ولهذا فقد انخفض التقويم الاجتماعي للأحياء السكنية القديمة في مراكز مدن العالم الإسلامي التقليدية بالمقارنة لتلك الأحياء السكنية الحديثة التي أنشئت على أطراف هذه المدن، وذلك لعدة أسباب، منها: توفر وسائل النقل الحديثة والسريعة، توفر وسائل التسلية واللهو القريبة منها كالحدايق العامة والمتنزهات، وكذلك توفر الأسواق وغيرها .

ومن الجدير بالذكر أيضا أن غالبية سكنة هذه الأحياء (الأحياء الحديثة) هم من أصحاب الدخول والقدرات المادية العالية، ولهذا السبب أو غيره (ثقافي أو اجتماعي) فإنهم يتميزون بتقبل كل ما هو حديث وطاير، بحيث إن هذا التصرف انعكس على أذواقهم وطريقة عيشهم، فتراهم يمتطون السيارات الفاخرة، ويلبسون ما ينسجم مع المودة الوافدة، ويسكنون المنازل ذات الطرز الفنية والمستقاة هندستها من أمهات المدن الأوروبية والأمريكية .



شكل (٨) نظام الشوارع الحديثة والأسواق في مدينة دمشق

ومما يمكن ملاحظته في هذا المجال أيضا هو أن أغلب هذه الأحياء ذات التقويم الاجتماعي والمادي المرتفع تقع إما على شواطئ الأنهار مباشرة كما هي الحال في بغداد، أو في سفوح الجبال كما هو الأمر في دمشق وطهران، أو تلك التي تطل على البحر أو الشاطئ كما في رأس بيروت في لبنان. ومما يجلب الانتباه في الأحياء السكنية الحديثة في مدن العالم الإسلامي هو أخذها ببعض التقاليد في التركيب السكني القديم، أي التجاور السكني لأصحاب الحرفة أو المعتقدات الواحدة بعضهم لبعض، كما نجد ذلك في بعض أحياء بغداد الحديثة (غالبا ما هو تركيب وظيفي وحرفي) كحي الشرطة، والضباط، والمهندسين، والمحامين، والمعلمين، أو حي السكك، وحي العامل، أو الحي الأثوري وغيرها. أما في بيروت فنجد أن التركيب السكني تغلب عليه الروح الطائفية، فهناك حي سني، وآخر شيعي، وماروني، ويهودي، وأرمني، ويوناني، وأرثوذكسي وهكذا... (٢٨)

٤ - وسائط النقل الحديثة وأثرها في تغير مورفولوجية المدينة الإسلامية :

كما مر بنا في مواضع كثيرة من هذا البحث أنه كان لوسائط النقل الحديثة كالسيارات ومولدات الاحتراق الأخرى أثر بعيد في تغير مورفولوجية المدينة الإسلامية التقليدية، فبعد أن كانت أنظمة شوارع المدينة وأزقتها تتميز بالضيق والالتواء وكثرة التشعب، والتي كانت آنذاك تتلاءم مع وسائط النقل والمستوى الاقتصادي والاجتماعي السائد، أصبح بعد شق وإنشاء الشوارع الحديثة الطولية والعرضية فيها تأثير واضح وملحوس على شكل وتركيب المدينة القديم، حيث نتيجة لذلك تغيرت وظيفة استعمال الأرض من مكان لآخر، فسهولة عملية النقل داخل المدينة أثرت في سرعة إنشاء العمارات المتعددة الطوابق والأسواق الحديثة، وخاصة في الشوارع المفتوحة حديثا. (الشكل ٨) .

ليس هذا فقط وإنما كان لوجود هذا النوع من السلع (السيارات) أثر جديد وغريب على أسواق المدينة الإسلامية التقليدية، هو تطور نوع جديد في الأسواق، وهي الأسواق الخاصة بتسليم وبيع السيارات، وقد احتلت مثل هذه الأسواق أماكن واسعة في أطراف المدينة الإسلامية، كما نجد ذلك في شارع الشيخ عمر وشارع الشيخ معروف في بغداد، وكذلك الحال في مدينة أصفهان وحلب وطهران وغيرها من مدن العالم الإسلامي .

وقد أخذت هذه الأسواق أيضا فكرة التخصص في بيع السلع، وتجاور أصحاب الحرفة الواحدة لبعضهم البعض .

وكان لإدخال وسائط النقل الحديثة في بلاد العالم الإسلامي، بالإضافة إلى ما ورد سابقا، دور خطير في تطوير ونمو أماكن صغيرة إلى مدن كبيرة ذات وظائف مركزية متعددة، وقد حدث هذا بالنسبة لتلك الأماكن التي كانت تقع بين المدن الكبيرة التي تفصلها مسافات بعيدة. فغالبا ما يضطر سائقو السيارات، لأسباب فنية تتعلق بواسطة النقل نفسها، ولأسباب خاصة برغبات المسافرين، إلى التوقف لراحة قصيرة في المناطق التي يتوفر بها الماء والظل وبعض الخدمات البسيطة الأخرى، وبمرور الوقت ونتيجة لهذه الأسباب تطورت هذه المناطق التي كانت في السابق غالبا ما تخدم احتياجات القوافل التجارية، والتي كانت شبه قرى بدائية، إلى مدن تتوفر فيها ما يحتاج إليه المسافرون ووسائط نقلهم من سلع وخدمات حديثة ومتطورة، وهذا ما يمكن أن نجده في بعض مدن العراق الصغيرة مثلا كالمحمودية والإسكندرية والمسيب الواقعة على الطريق الممتد بين بغداد وكربلاء وباللغة مسافته مائة كيلو متر .

وملخص لهذا الفصل أننا نجد أن الغزو الحضري على الرغم من تأثيره تأثيرا كبيرا في تركيب المدينة الإسلامية ، وذلك من حيث تغير استعمالات الأرض والتركيب البنائي، فإنه لم يؤثر على طبيعة وسلوك سكنة المدينة الإسلامية تأثيرا جذريا وحاسما ، بل إن تركيب السوق بقي متأثرا ببعض خصائص السوق القديم، خاصة في مجال التخصص وتجاور أصحاب السلع المتشابهة بعضها مع بعض. أما الأحياء السكنية فإنها على الرغم من المعالم الحضرية الكثيرة التي دخلت على مظهرها لا تزال تخضع للقاعدة القديمة الموروثة، ألا وهي تجاور أصحاب الوظيفة أو الحرفة أو المعتقد الواحد لبعضهم البعض، وإن دل هذا التطور الجديد على شيء فإنه يدل على أن المدينة الإسلامية الحديثة التي أخذت مبادئ تطورها وتقدمها من المدينة الغربية الأوروبية لا تزال تسير إلى حد ما سلوكها وطبيعتها الموروثة حتى الآن .

رابعا : التشابه والاختلاف في خصائص المدينة الإسلامية الموروثة (وأحيائها العصرية) الواقعة في حوض البحر الأبيض المتوسط وفي الشمال الغربي لشبه القارة الهندية (باكستان وأفغانستان) .

١ - وجوه التشابه والاختلاف في المعالم المورفولوجية للمدينة الإسلامية الموروثة :

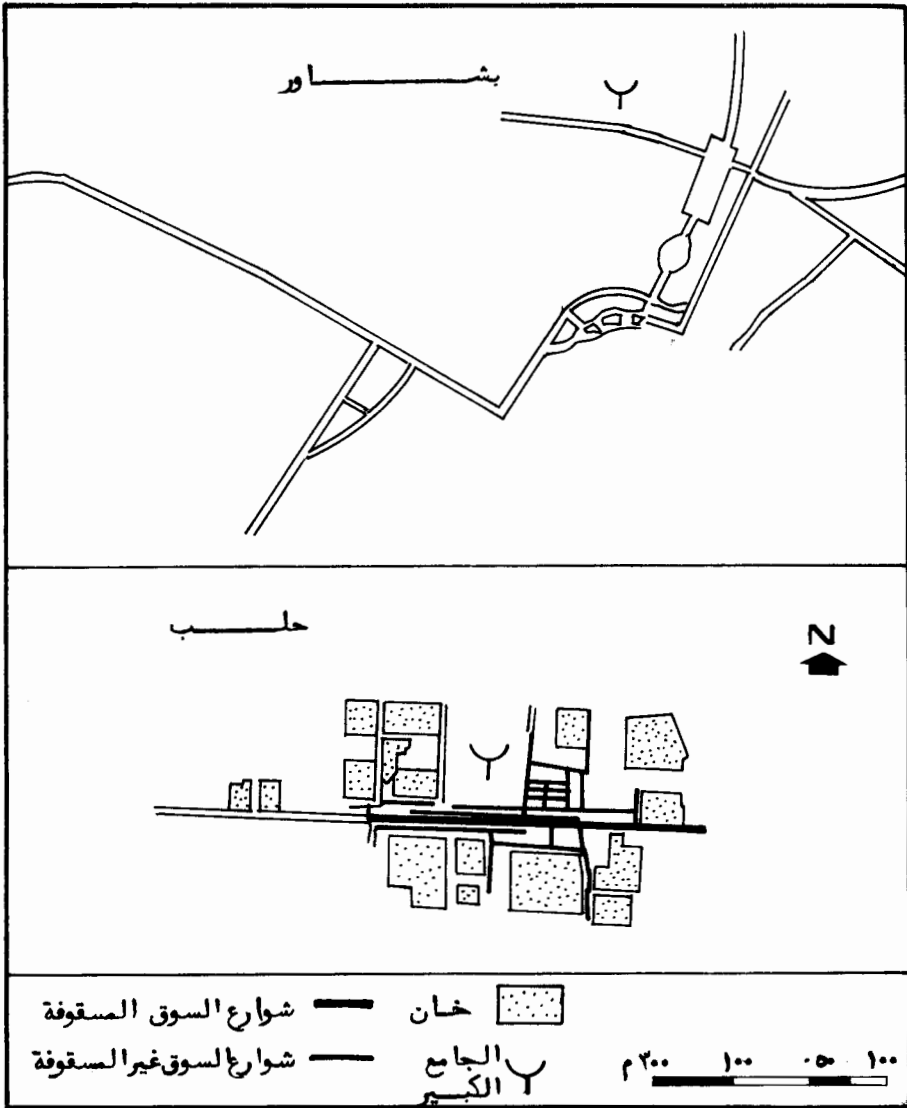
أ - وجوه التشابه:

هناك كثير من وجوه التشابه بين مدن العالم الإسلامي، وخاصة بين تلك التي تقع في شرقه الأقصى، أي مدن الباكستان وأفغانستان، وبين تلك التي تقع في حوض البحر الأبيض المتوسط أو قريبا منه كمدن العراق وسوريا وتركيا وإيران ولبنان ومصر. ويمكن تحديد المعالم المورفولوجية الواضحة لمثل هذا التشابه في كلا المنطقتين بالنقاط التالية :

- مركزية الجامع الرئيسي لوسط المدينة القديم .
- تجاور السوق المركزي الموروث للجامع الرئيسي .
- التشابه في نظام الشوارع والأزقة .
- وجود الأحياء السكنية المنفصلة بعضها عن البعض بسبب صلة القرابة أو الدين أو القومية أو المهنة .
- وجود الفناء أو الفضة الخالية (غير المسقوفة) في البيوت السكنية والخانات .
- وجود الأسوار أو آثارها المحيطة في المدينة .
- تركيز الحياة الاقتصادية في سوق المدينة المركزي .
- شيوع ظاهرة التخصّص في بيع سلعة واحدة، وظاهرة تجاور أصحاب السلع المتشابهة بعضها البعض .
- كثرة أصحاب الحرف والصناعات الصغيرة والخفيفة في السوق الموروث وجواره .
- وجود أسواق خاصة بالمزارعين والريفيين .

ب - وجوه الاختلاف :

إن أهم ما يميز البيوت السكنية في مدن غرب العالم الإسلامي (مدن حوض البحر الأبيض المتوسط) عن مدن شرقه هو أنها تتألف من طابق واحد أو طابقين، تتصف بالاتجاه أو الميل البسيط نحو الشارع أو الزقاق الذي تقع عليه ، وهذا يعكس الطراز المعماري للبيوت السكنية في الباكستان وأفغانستان، حيث إن دورها المتعددة الطوابق ذات ميل أو اتجاه نحو الخلف، أي إنها من هذه الناحية بعكس مدن الغرب الإسلامي تماما. كما أن هذه الدور



شكل (٩) نظام الشوارع السوقية في مدينتي اسلاميتين
(المصدر : دتمان ، ١٩٦٩م .)

السكنية تتصف بكثرة عدد النوافذ في جميع طوابقها، وهذا بالمقارنة لمدن العالم الإسلامي في حوض البحر المتوسط غير متعارف عليه إلا في الطوابق العلوية من الدور السكنية^(٢٩). أما بالنسبة لنظام السوق في كلتا المنطقتين من العالم الإسلامي فإننا نجد في أسواق المدن الإسلامية التقليدية الموروثة في حوض البحر الأبيض المتوسط ميزة تنفرد بها هذه الأسواق، هي خلوها من الوظيفة السكنية، أي عدم وجود المساكن داخلها، وأنها تحوي فقط على وحدات للتصريف وللإنتاج، وبحلول الظلام تخلو من كل إنسان ما عدا الحراس الليليين ودوريات البوليس، وهذا بعكس أسواق مدن الشمال الغربي لشبه القارة الهندية تماما، حيث إننا نجد هناك أن تاجر المفرد أو صاحب الحرفة اليدوية يسكن مع أفراد عائلته في أحد أقسام المحل، أو أن مسكنه يوجد في الطوابق العلوية لتلك العمارة الموجود فيها المحل التجاري أو الورشة الصناعية، ومن هذا يمكن أن نفهم أيضا أنه لا توجد في أحياء مدن شرق العالم الإسلامي الموروثة (باستثناء الأحياء الحديثة) أسواق محلية كالتي نجدها في المحلات السكنية في مدن البحر الأبيض المتوسط التقليدية، بل إن السوق المركزية هي المكان الوحيد للتزود بالبضائع والسلع والخدمات على مختلف أنواعها ومن غالبية سكنة المدينة، وهذا طبعاً عكس ما نجده في الطرف الآخر من أسواق مدن العالم الإسلامي، حيث يوجد هناك انفصال تام بين الأسواق المحلية، أي تلك الموجودة في الأحياء السكنية، والتي من وظائفها تزويد سكنة المحلة بالسلع والخدمات اليومية كاللحوم والفواكه والخضر وخدمات الحلاق والصفار والنجار وغيرها، وبين الأسواق المركزية التي غالباً ما تزود سكنة المدينة بسلع وخدمات ذات ديمومة ومواصفات خاصة .

وما تتميز به أسواق مدن الباكستان وأفغانستان أيضاً أن أسواقها تتصف بالانتساع العمودي، وبطول واستقامة شوارعها، وأزقتها السوقية غير المسقوفة، أي عكس ما نجده في أسواق مدن مقدمة آسيا، حيث الأسواق ذات اتساع أفقي وضيقة وقصيرة متعرجة، ولكن أغلبها مسقوفة^(٣٠) (الشكل ٩) .

ومن الاختلافات الأخرى لمورفولوجية السوقين هو أن الخانات في مدن شرق العالم الإسلامي تقع في الغالب خارج نطاق السوق المركزي، أي على حدود المدينة ، وهذا هو تماماً عكس ما هو معروف في أسواق مدن مقدمة آسيا الإسلامية، حيث غالباً ما توجد في وسط أو بالقرب من الأسواق المركزية .

ومن تركيزنا الجيد على ملاحظة الاختلافات المذكورة أعلاه نجد أن أسواق مدن الغرب الإسلامي تختلف عن الأسواق في الشرق الإسلامي من حيث تركيبها المورفولوجي العام، حيث في الأولى يغلب على أبنية وهندسة أسواقها التشابه الكبير، أما في الأخرى فإن هذه تتصف بعدم الأحادية والتشابه .

٢ - وجه التشابه والاختلاف في المعالم المورفولوجية للأحياء العصرية في المدينة الإسلامية الموروثة :

أ - وجه التشابه :

يتميز هذا النوع من الأحياء في كافة مدن العالم الإسلامي بتشابه كبير في نمط وطرز بنائها المعماري والهندسي. ويمكن إعادة هذا التطور إلى تأثيرات الغزو الحضري عن طريق الاقتباس وتأثيرات السيطرة الأجنبية في المنطقتين خاصة فرنسا وبريطانيا. ولا يتجاوز عمر هذه التوسعات الحديثة في الأحياء الجديدة بين المئة والخمسين والمئة سنة الأخيرة. والصفة الغالبة على مثل هذه الأحياء هو حسن وجودة تنظيم شوارعها، وتشابه في الطرز الهندسية والمعمارية للدور السكنية التابعة لها. أما أسواق هذه الأحياء فهي تتشابه أيضا من حيث تركيبها المورفولوجي العام، ومن حيث الخدمات والسلع التي تقدمها وذلك في كافة هذه المناطق. (راجع الصفحة ٢٣) .

ب - وجه الاختلاف:

إن أهم ما يميز تطور الأحياء السكنية في مدن حوض البحر الأبيض المتوسط الإسلامية عنه في شرق العالم الإسلامي (باكستان وأفغانستان) هو أن إنشاء وتوسع الأحياء السكنية في أغلب مدن المنطقة الأولى اتصف بشيء من البطء، وأن أي توسع حدث لم يكن طفر على حساب الحدود البلدية للمدينة القديمة (التقليدية)، وإنما كان امتدادا لها. أما في المنطقة الثانية فإن التوسع لم يأخذ بالأسلوب المذكور، وإنما أخذ طور الانفصال الواضح عن المدينة الموروثة، وذلك لأسباب أمنية احتياطية اتبعها الإنكليز عند إنشائهم وتأسيسهم هذه الأحياء السكنية لجندهم ومواطنيهم المدنيين في الأطراف البعيدة من المدن، كما نجد ذلك في مدينة روالبندي في باكستان. وكانت هذه المناطق التي أنشئت على هذا الغرار في النصف الثاني من

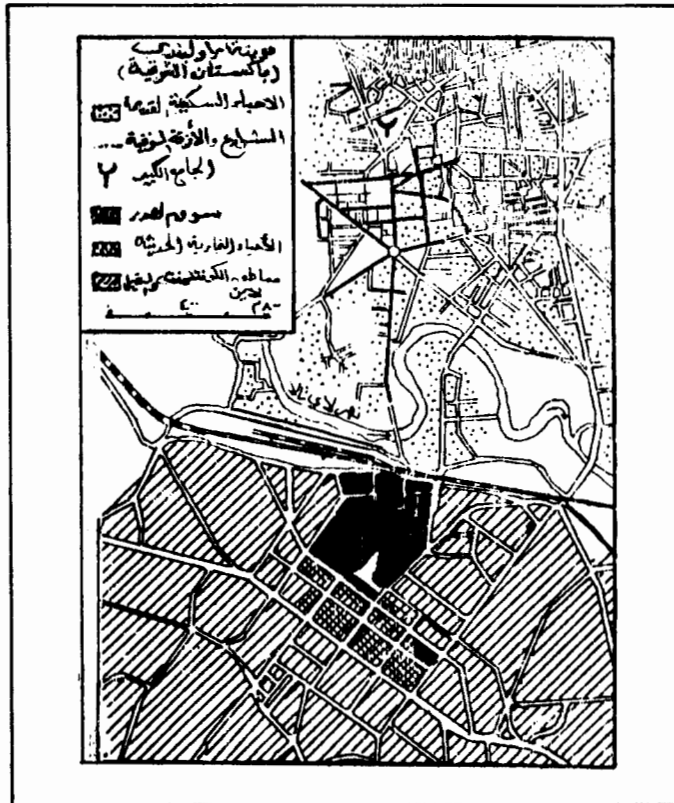
القرن الماضي ذات وظائف عسكرية، غالبا ما يفصلها عن المدينة القديمة محطات وخطوط سكك الحديد^(٣١) (الشكل ١٠). وقد أطلق الإنكليز على هذه المناطق بـ Contonments والـ Civil Lines. فالمناطق الأولى حوت في جوانبها التكنات العسكرية وساحات التدريب والرمي وكذلك المستشفيات والدوائر العسكرية، وبهذه المناطق مباشرة ترتبط الأحياء السكنية الحديثة لعوائل هذه المناطق العسكرية من الضباط والجنود الإنكليز. أما المناطق الثانية فهي بعكس الأولى، حيث إنها تضم فقط دوائر ومؤسسات عامة ذات وظائف غير عسكرية، كالدوائر المدنية كالبريد ومكاتب التلغراف والبنوك الأجنبية والوطنية وفنادق ودور عرض الأفلام السينمائية، وتضم كذلك المحلات التجارية التي تقدم سلعا وبضائع تتسجم مع الأذواق والأمزجة الغربية، كما تتوفر هنا أيضا مساكن وفلات حديثة لكبار الموظفين المدنيين الإنكليز، وتتخلل هذه المناطق الشوارع العريضة الطويلة والمستقيمة.

وتتألف أحياء الـ Contonments والـ Civil Lines من وحدات متجانسة، وتنطبق عليها صفات المدن، ولا يمكن أحيانا التفريق بين الاثنين من حيث تقديم الوظائف المختلفة^(٣٢).

ومن مميزات هذه الأحياء أنها تضم شوارع عريضة ومستقيمة، وأن الوحدات السكنية فيها كبيرة الحجم وذات طرز هندسية غربية. وما تجدر الإشارة إليه أيضا أن مجلس إدارة الكونتمنت الذي تشرف عليه اليوم وزارة الدفاع الباكستانية تعارض في إجراء أي تغير داخلي في نمط التركيب المورفولوجي لهذه الأحياء الذي أوجده الإنكليز، والذي يوجب فصل المدينة الموروثة عن أحيائها الحديثة بفواصل معينة كبناء خطوط السكك الحديدية، أو وجود الفراغات غير المسكونة بين المنطقتين^(٣٣). أما بالنسبة للأسواق الحديثة في هذه المنطقة الإسلامية فإن تكوينها لم يكن نتيجة لتوسع طبيعي أوجدته الظروف الاقتصادية والاجتماعية، كما هو الحال بالنسبة لأسواق مدن منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط، بل جاء نتيجة لتخطيط سابق أشرف عليه الإنكليز، ونفذوه عند تأسيسهم لمناطق الكونتمنت والسفيل لاين. ومن أهم تلك الأسواق التي أشرف على تنظيمها وتخطيطها الإنكليز هو سوق الصدر في مدينة روالبندي، والذي أنشئ في سبعينات القرن الماضي، أي في وقت تأسيس المعسكرات والأحياء السكنية المدنية. (الشكل ١٠). وكانت وظيفة السوق في البداية هو تقديم السلع والخدمات للجنود والهنود العاملين مع القوات الإنكليزية فقط، حيث حرم على هؤلاء آنذاك التزود بالسلع

والبضائع في سوق المدينة المركزي الموروث. إلا أن هذا السوق الذي يعتبر اليوم من حيث طراز عمارته الحديثة وموجوداته من السلع والخدمات من أكثر الأسواق تنظيماً وتنسيقاً في المدينة، وتؤمّه في الآونة الأخيرة (أي بعد خروج الإنكليز) كافة الطبقات، خاصة الطبقات المتوسطة والفقيرة للتزود بسلعه وخدماته (٣٤).

أما الأسواق الحديثة جداً والتي أنشئت في مناطق الكونتنت والسفيل لاين فقد كان إنشاؤها يتلاءم وأذواق الإنكليز من كافة الوجوه، وهي اليوم محل لتزويد الطبقات الغنية والمتوسطة ذات الأذواق والثقافة الغربية بكافة السلع والخدمات الجيدة والمتطورة. (الشكل ١٠).



شكل ١٠ - مونت مار ولبنيك بقسيميها القديم والحديث
المصدر: دتمان ١٩٦٩

وخلاصة لهذه الدراسة ككل يمكننا أن نقول: إن المدينة الإسلامية بالرغم من نهوضها في منتصف القرن الماضي من سباتها الطويل، والذي أوجبه ظروف السيطرة الأجنبية والاستعمارية، فإنها لم تزل بالرغم من انفتاح أكثرها على العالم الخارجي المتمدن غير متكاملة الخواص، بسبب تقليدها لكل ما هو غريب عنها تقليدا أعمى، فنجد التناقض الكبير في هندسة أبنيتها وشوارعها وأسواقها واضحة بين مدينة إسلامية وأخرى، وحتى داخل المدينة الواحدة يمكن ملاحظة التناقضات نفسها. وإنه سيمر وقت طويل قبل أن تأخذ المدينة الإسلامية طابعا موحدا ومتميزا عن المدن ذات الحضارات الأخرى كالمدينة الأوروبية والمدينة الصينية واليابانية. ولهذا فإن استمرار غياب التخطيط في بناء المدن، وكذلك غياب الإشراف الحكومي الدقيق على تنفيذ مخططاتها المدروس، على نمو الأحياء السكنية الحديثة، والتغير الذي يجري في الأحياء القديمة، سوف يبقى مدننا الإسلامية عارية من كثير من المميزات الخاصة بها، وسيزيد في النهاية من تناقضاتها الكثيرة .



الحواشي

- (١) جمال حمدان، جغرافية المدن، (القاهرة : مطبعة البيان العربي، ١٩٦٠) ص ١٣ .
- (٢) عبدالرزاق عباس حسين، جغرافية المدن، (بغداد : مطبعة أسعد، ١٩٧٧)، ص ١ - ٣ .
- (٣) جمال حمدان، المصدر السابق نفسه، ص ٥٨ .
- (٤) عبدالرزاق عباس حسين، المصدر السابق، ص ٤ .
- (٥) عبدالرزاق عباس حسين، نشأة مدن العراق وتطورها، (بغداد: مطبعة الإرشاد ١٩٧٧)، ص ١٣ - ١٤ .
- (٦) جمال حمدان، المصدر السابق، ص ٨٩ .
- (٧) جمال حمدان، المصدر السابق، ص ٨٩ .
- (٨) جمال حمدان، المصدر السابق، ص ١٠٨ - ١٠٩ .
- (٩) خالص الأشعب، أصالة المدينة العربية، (بغداد، مجلة آفاق عربية، العدد الأول، السنة ١٩٧٧م)، ص ٣٦ .
- 10 - Wirth, E : Die Soziale Stellung und Gliederung der Stadat im Osmanischen Reich des 19. Jahrhunderts In: Vortrage und Forschungen Konstanz, Stuttgart 1966, pp. 403-427. (1966b).
- 11 - Wirth. E : OP. Cit., P. 405.
- (١٢) خالص الأشعب، المصدر السابق، ص ٣٦ .
- 13 - Wirth, E : Strukturwandlungen und Entwicklungstendenzen der Orientalischen Stadt .- Erdkunde, XXII , 1968 , PP. 102-111.
- 14 - Lapidus , J.M. Muslim cities in the Later Middle Ages. Cambridge, Mass. 1967. p. 100.
- 15 - Cahen , C . : Ya-t-il des Coroporaions Professionelles dans Le Monde Muselman Classiques ? in: Hourani , A. H., Stern, S.M. (Herg.) : the Islamic city. A Colloquium : Papers on Islamic History I , Oxford 1970 , pp. 51-63.
- 16 - Grunebaum , E . V . : Die Islamische Stadt. Saeculum 6 , 1955 , pp. 138 - 153.
- (١٧) خالص الأشعب، المصدر السابق، ص ٣٦ .
- 18 - Wirth , E : OP. Cit . , Stuttgart 1966, pp. 413 - 423.
- 19 - Bobek , H. : Die Hauptstufen der Gesellschafts - und Wirtschaftsentfaltung in Geographischer Sicht.
Die Eede 90 , 1959 , pp. 258 - 298.

(٢٠) لزيادة المعلومات عن مثل هذه التغيرات في مدن العالم الإسلامي انظر الكتب والمجلات الجغرافية التالية :

- Wirth , E : OP. Cit . , Erdkunde , XXII , 1968 , PP. 101-128.
- Schweizer , G . : Tabriz (Nordwest-Iran) und der Tabrizer Bazar.- Erdkunde
XXVI, 1972. pp. 32 - 46
- Wagner . Horst - Gunter : Die Souks in der Medina von Tunis . Versuch Einer
Standort Analyse von Einzelhandel und Handwerk
in Einer Nordafrikanischen Stadt. - Schriften des
Geographischen Instituts der Universitat Kiel ,
Band 38 , 1973 , pp. 91 - 135.
- Al - Genabi , K.N. Hashim : Der Suq (Bazar) von Bagdad . Eine Wirtschafts
und Sozialgeographische Untersuchung. Er-
langer Geoger. Arb . , H. 36 , 1976 , PP. 34 -
122 .
- 21 - Schweizer , G. : OP. Cit . , P. 42
- 22 - Al - Genabi , K.N. Hashim : OP. Cit . , 34 - 122
- 23 - Wirth , E. : OP. Cit . , 1968 , PP. 101 - 128
- 24 - Ruppert , H. : Beirut, Eine Westliche Gepragte Stadt des Orients. Er-
langer Geogr. Arbeiten, H. 27 Erlangen 1969, p. 84
- 25 - Wirth, E. : OP. Cit . , 1968 , pp. 101 - 128
- 26 - Wirth, E. : OP. Cit . , 1968 , PP. 115 - 116
- 27 - Wirth, E. : OP. Cit . , 1968 , PP. 177 - 122
- 28 - Ruppert, H. : OP. Cit . , P. 135
- 29 - Dettmann , K. : Zur Variationsbreite der Stadt in der Islamisch Orientali-
schen Welt . - GZ , 58 , 1970 , PP. 95 - 123
- 30 - Dettmann , K. : OP. Cit . , 1970 , PP. 95 - 123
- 31 - Dettmann , K. : OP. Cit . , 1970 , PP. 144
- 32 - Spate , O.H.K./ Learmonth, A.T. : India and Pakistan. 3. Aufl., Bungay /
Suffolk 1967 . P. 215 .
- 33 - Dettmann , K. : OP. Cit . , 1970 , PP. 95 - 123
- 34 - Spate , O.H.K. / Learmonth , A. T. : OP. Cit . , P. 210 .

المصادر

- ١ - جمال حمدان، جغرافية المدن، القاهرة : مطبعة البيان العربي، ١٩٦٠م .
- ٢ - عبدالرزاق عباس حسين، جغرافية المدن، بغداد: مطبعة أسعد، ١٩٧٧م .
- ٣ - عبدالرزاق عباس حسين، نشأة مدن العراق وتطورها، بغداد: مطبعة الإرشاد، ١٩٧٧م .
- ٤ - خالص الأشعب، أصالة المدينة العربية، بغداد: مجلة آفاق عربية العدد ١/١٩٧٧م .
- 5 - Al -Genabi ,K.N. Hashim : Der Suq (Bazar) von Bagdad. Eine Wirtschafts und Sozial Geographische Untersuchung . Erlanger Geogr. Arb . , H. 36, 1976 .
- 6 - Bobek , H . : Die Hauptstufen der Gesellschafts - und Wirtschaftsentfaltung in Geographischer Sicht . Die Erde 90 , 1959
- 7 - Cahen , C . : Ya-t-il des Corporations Professionelles dans le Monde Muselman Classiques ? ; In : Hourani , A.H., Stern, S. M. (Herg.) : The Islamic City. A Colloquium , Papers on Islamic History I, Oxford 1970 .
- 8 - Dettmann , K . : Damaskus . Eine Orientalische Stadt Zwischen Tradition und Moderne . - Erlanger Geogr. Arb. , H. 26 , 1969 .
- 9 - Dettmann . K . : Zur Variationsbreite der Stadt in der Islamisch Orientalischen Welt. Gz, 58 , 1970 .
- 10 - Grunebaum, E. V. : Die Islamische Stadt . Saeculum 6, 1955 .
- 11 - Lapidus , J . M . : Muslim Cities in the Later Middle Ages . Cambridge, Mass., 1967 .
- 12 - Ruppert , H . : Beirut , Eine Westliche Geprägte Stadt des Orients : Erlanger Geogr. Arb. .. H. 27, Erlangen 1969 .
- 13 - Schweizer , G . : Tabriz (Nordwest - Iran) und der Tabrizer Bazar .-Erdkunde XXVI , 1972 .
- 14 - Spate , O.H.K. / Learmonth , A.T. : India and Pakistan 3 . Aufl . , Bungalow / Suffolk 1967 .
- 15 - Wagner , Horst - Günter : Die Souk in der Medina von Tunis. Versuch Einer Standortanalyse von Einzelhandel und Handwerk in Einer Nordafrikanischen Stadt . - Schriften des Geographischen Instituts der Universität Kiel , Band 38 , 1973 .

- 16 - Wirth , E . : Die Soziale Stellung und Gliederung der Stadt im Osmainischen Reich des 19. Jahrhunderts - In : Vortage und Forschungen 11 . Konstanz, Stuttgart 1966.
- 17 - Wirth . E . : Strukturwandlungen und Entwicklungstendenzen der Orientalischen Stadt Erdkunde , XXII , 1968.

